

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٨٩

الاثنين، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دانفورث/السيدة باترسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد دنيسف

إسبانيا السيد يانييس - بارنوفو

ألمانيا السيد بلوغر

أنغولا السيد غسبار مارتنس

باكستان السيد خالد

البرازيل السيد فالي

بنن السيد زنسو

الجزائر السيد بعلي

رومانيا السيد موتوك

شيلي السيد مونيوز

الصين السيد جانغ يشان

فرنسا السيد دوكلو

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إيمير جونز باري

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/907)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-62521 (A)

* 0462521 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/907)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا، سويسرا، صربيا والجبل الأسود، النرويج، هولندا، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كوفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للممارسة المتبعة، وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جيسين - بيترسن مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. ومعرض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/2004/907). وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد جيسين - بيترسن (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي. ويسعدني أيما سعادة أن أحاطب مجلس الأمن بعد ثلاثة أشهر ونصف الشهر من بدء مهمتي في كوسوفو.

عندما وصلت إلى بريشتينا في ١٥ آب/أغسطس، أعربت عن اعتقادي بأنه لن يكون هناك تطبيع ولا استقرار في غرب البلقان بدون تسوية مسألة كوسوفو. وإنني أكثر اقتناعاً بذلك من أي وقت مضى. وقد أكدت منذ البداية على الأولويات الخمس التالية للبعثة: الأمن باعتباره أساس كل عمل؛ وإيلاء الأولوية للمعايير والإسراع في تنفيذها؛ ومواصلة نقل الاختصاصات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مع تعزيز بناء القدرات، على أن يقترن ذلك بمزيد من المساءلة؛ وحماية الأقليات، بما في ذلك حرية التنقل وعودة النازحين، باعتبارهما عنصريين رئيسيين من العناصر المكونة للمعايير؛ وأخيراً، التحرك على نحو سريع في مجال الاقتصاد، باعتباره أولوية رئيسية.

واهتداء بالتوصيات الواردة في تقرير السفير إيدي والقائمة على أساس الاجتماعات التي عقدها مجلس الأمن مع

ننسق استراتيجيتنا السياسية مع المستوى المطلوب من الاستعداد العسكري والقدرة على الرد.

أنتقل الآن إلى مسألة المعايير. المعايير ما زالت جوهر السياسة الدولية في كوسوفو. وفي نفس الوقت، فإن الحكومة الجديدة وضعت على رأس أولوياتها، وهي محقة في ذلك، تنفيذ المعايير قبل التقييم الرسمي للتقدم المحرز، المقرر في منتصف العام القادم. وكما يعلم الأعضاء، تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتقييم التقدم المحرز من خلال الاستعراض الفني الدوري الملحق بالتقارير السياسية للأمين العام. ويظهر تقييمنا الأول لهذا العام، الذي يشمل الفترة المنتهية في أيلول/سبتمبر، أنه على الرغم من إحراز تقدم في بعض المجالات، لم يكن هذا التقدم متوازناً، وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله من جانب المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي.

إن إحراز التقدم في استيفاء المعايير الثمانية ما زال جوهر سياستنا الأساسية. وفي نفس الوقت، وأمام الجدول الزمني المقرر للاستعراض في منتصف عام ٢٠٠٥، لا يمكننا أن نتوقع إنجاز تنفيذ أكثر من ٤٠٠ مؤشر من المؤشرات المفصلة الواردة في خطة استيفاء المعايير. ولكن يمكننا أن نتوقع، ويجب أن نطالب، بإحراز تقدم حقيقي في استيفاء هذه المعايير التي تسهم مجتمعة بإقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو.

لذلك، وبموافقة الأمين العام، وبأييد من فريق الاتصال، أود أن أشدد بشكل خاص على الأولويات الأساسية في مجالات سيادة القانون، وحرية التنقل، وعودة المشردين، وحسن عمل المؤسسات المحلية، والأمن. إننا نتعامل مع المسائل التي تعرضت فيها كوسوفو للفشل في آذار/مارس، ونصر على وجوب إحراز تقدم كبير بشأنها في موعد لا يتجاوز منتصف عام ٢٠٠٥. ويوجد لدينا الآن

فريق الاتصال في أيلول/سبتمبر الماضي، اتفقنا على أسلوب تنفيذ الأولويات الخمس. وأود أن أذكر بضع كلمات عن كل من هذه الأولويات.

أولاً، فيما يتعلق بالأمن، فقد بينت أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس الماضي مدى هشاشة المناخ الأمني في كوسوفو. ومنذ ذلك الحين، تحسن الوضع الأمني كثيراً. ولم تشهد الأشهر الثمانية الأخيرة إلا حادثاً خطيراً واحداً ذا طابع عرقي. وقد تميزت الحملة الانتخابية الأخيرة، ويوم الانتخابات ذاته، بالهدوء. والتعاون مع قوة كوسوفو ممتاز. وهناك تنسيق وثيق وعلى كل المستويات بين شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإدارة شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو. وتم تعزيز ترتيبات القيادة والمراقبة والاتصالات، بما في ذلك إنشاء مراكز للعمليات المشتركة. ويوجد لدى شرطة كوسوفو الآن وحدة خاصة لمواجهة الشغب، بالإضافة إلى وحدات الشرطة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والتي كانت منتشرة أصلاً.

إننا نعالج مسألة الأمن أيضاً من خلال الآليات التشاورية المختلفة. وتتألف المجموعة الاستشارية لأمن كوسوفو، التي أنشئت في تموز/يوليه الماضي، من ممثلي جميع الطوائف بهدف بناء الثقة، ونأمل أن ينضم ممثلو الصرب في كوسوفو من جديد إلى المجموعة قريباً. وقد أنشأنا كذلك مجالس محلية لمنع الجريمة في جميع البلديات، وهي تضم جميع الطوائف العرقية والممثلين الدوليين من أجل معالجة المسائل الأمنية على المستوى الشعبي.

أخيراً، فيما يتعلق بقوة الأمن الدولية في كوسوفو، أود أن أضيف أنني ناشدت سفراء حلف شمال الأطلسي في خطابي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر بأن يستمروا في المحافظة على الحجم الحالي للقوة. إننا ندخل مرحلة حاسمة في كوسوفو، وقد أصبح ضرورياً أكثر من أي وقت مضى أن

السلامة والأمن، بحيث تتمكن من العيش حياة اعتيادية محررة من الخوف والترهيب.

وإحدى الطرق الرئيسية للاقترب من الطوائف هي من خلال اللامركزية في إصلاح السلطات المحلية من أجل إقامة أساس صالح لاندماج الأقليات في نسيج المجتمع في كوسوفو. وقد قام فريق عمل للمؤسسات المؤقتة، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة، وبمشاركة الصرب في كوسوفو، وبدعم من مجلس أوروبا، بصياغة خطة تحول من المركزية إلى اللامركزية خلال أشهر الصيف. وهي تشكل برنامجا عمليا يهدف إلى إقامة حلقات وصل بين السلطات المحلية والمواطنين، وتتيح فرص نيل الحقوق لجميع السكان.

واسمحوا لي أن أقول بوضوح إن التقسيم الإقليمي غير مرغوب فيه من حيث المبدأ، وهو كذلك غير عملي في أرض صغيرة نسبيا، حيث يتركز الثلث فقط من سكان كوسوفو الصرب في شمال نهر إيبار، وينتشر الثلثان المتبقيان في سائر أجزاء كوسوفو، وخاصة في الأرياف. ولكن بسبب مناطقهم المعزولة والمكشوفة بالذات، يجب ضمان أمنهم وكذلك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، من خلال خطة الحكم المحلي ذي المغزى التي وضعها الفريق العامل في كوسوفو.

كما أننا قمنا، بموافقة المؤسسات المؤقتة للحكم المحلي، بدعوة بلغراد إلى تقديم الدعم الاستشاري لاجتماعات الفريق العامل، وكذلك عناصر من خطة طورت في بلغراد من شأنها أن تعزز خطة المؤسسات المؤقتة للتحول اللامركزي. وقد عقد الفريق العامل اجتماعا يوم الثلاثاء الماضي للعمل على وضع معايير للمشاريع النموذجية. ونحن ماضون قدما في ذلك ويحدوني أمل كبير بأن الصرب في كوسوفو سينضمون إلى عملنا. فالمشاركة ستصب في مصلحتهم المباشرة.

معايير واضحة، ومؤشرات قابلة للقياس وأفرقة عمل مشتركة لبعثة الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة. إن إحراز التقدم ممكن، وأعتقد أن بوسع حكومة تتحلى بالتصميم أن تحرز هذا التقدم في غضون الفترة الزمنية المتاحة.

وقطعنا شوطا كذلك في نقل المزيد من الاختصاصات إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. ووافقت مؤخرا على إنشاء ثلاث وزارات جديدة، الأولى تهتم بالعائدين والطوائف، والثانية بالطاقة والمناجم، والثالثة تهتم بشؤون الحكم الذاتي المحلي. وينسجم ذلك مع استراتيجيتنا في نقل جميع الاختصاصات التي لا تتصل مباشرة بالسيادة في أقرب فرصة ممكنة. وأعتزم نقل المزيد من الاختصاصات، خاصة في المجال الاقتصادي، وكذلك، في المجالات المتصلة بالعدالة والأمن عندما يحين الوقت.

إن نقل الاختصاصات ينبغي أن يكون مصحوبا بعملية فعالة لبناء القدرات. ولهذا الغرض، نعمل على تنشيط جهود المانحين في مساعدة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في مجال بناء القدرات. وقد تم الاتفاق في اجتماع عقد مؤخرا بين المؤسسات المؤقتة والمانحين على العمل سوياً لوضع استراتيجية شاملة وخطة تنفيذية لا لضمان تحديد الفجوات في مجال القدرات على المستوى المركزي والمحلي فحسب، بل أيضا لمعالجة تلك الفجوات. كما أن نقل الاختصاصات يجب أن يرافقه المزيد من خضوع المؤسسات المؤقتة للمساءلة. ولهذا الغرض قمتُ بدراسة متروية للصلاحيات الموكلة إلي، التي تمكنني من التدخل وفرض الجزاءات إذا اقتضى الأمر. واسمحوا لي أن أعود إلى هذه النقطة مرة أخرى بعد لحظات.

إن أحد الجوانب الهامة لعملنا يتعلق بحماية حقوق الأقليات، وهي الآن موضوع التركيز الأساسي للمعايير. ويجب على السلطات ضمان حياة الأقليات في بيئة من

لقد نظرنا من جديد في استراتيجية عودة المشردين ونقوم بدراسة مجموعة من المبادرات المحددة المتعلقة بالأمن، وحرية الحركة، وتوفير الحوافز للمسؤولين المتعاونين، والعمل على إحباط مساعي غير المتعاونين، والمزيد من الاستخدام الهادف للجزاءات. وإذا ما اتخذت الإجراءات اللازمة، فإننا نتوقع أن يشهد الربيع القادم زيادة ملحوظة في عدد العائدين. وتذكر مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أنه بدون إحراز مثل هذا التقدم ستظل المعايير الواردة في رأس الأولويات بدون استيفاء. وقد أظهر التقدم المحرز خلال الأسابيع الماضية أن عودة المشردين يمكنها أن تتقدم حتى في المناطق التي تعتبر صعبة نسبياً، حيث انتقلت السلطات من دور العقبة أمام عملية العودة إلى دور الداعم لها. وإن كانت أعمال العنف التي حدثت في آذار/مارس قد نجم عنها وقوع نكسة ضخمة، إلا أن الأعمال التي كان من المزمع أن تبدأ في الربيع الماضي تسير قدماً الآن في عدد من المناطق في كوسوفو.

اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بشأن عملية التعمير في أعقاب أعمال الشغب التي وقعت في آذار/مارس. لقد أقرت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة فوراً بمسؤوليتها إزاء إعادة البناء بالنسبة للممتلكات المتضررة أو المتهمة، وأنشأت لجنة أحرزت تقدماً كبيراً في هذا المجال. وتم الانتهاء من إعادة بناء معظم ما يزيد على ٩٠٠ منزل أصابها الضرر. ومع ذلك هناك أكثر من ٢٠٠٠ من الأشخاص الذين سُردوا في آذار/مارس لم يعودوا بعد إلى ديارهم التي أعيد بناؤها.

إن الزخم الذي شاهدناه في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر قد تباطأ في الفترة التي أدت إلى الانتخابات وفيما بعدها. وينبغي أن تركز الحكومة الجديدة فوراً على إنجاز العمل الذي لم ينته بعد.

إن الحوار على كل المستويات أمر أساسي. ونرجو أن نتمكن، بالإضافة إلى الحوار القائم في بريشتينا بين طوائف الأغلبية والأقلية، من استئناف وتعزيز الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد. وقد زرت بلغراد مرتين منذ تسلمي مهام المنصب وأجريت هناك محادثات جيدة وبناءة. ونحتاج الآن إلى التقدم نحو الحوار المباشر. إن أفرقة العمل الأربعة التي أنشأها سلفي قبل عام ليست عاملة الآن ونحن بصدد استكشاف السبل التي من شأنها إعادة تنشيطها.

إن الموضوع الأهم هو وجوب إحراز تقدم في مسألة الأشخاص المفقودين. وقد اقترحت مؤخراً على رئيس الوزراء، السيد كستونتسه، أن نبدأ الحوار من جديد بشأن المفقودين برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأملني كبير بأنني سألتقى رداً إيجابياً. إن الفشل في إحراز تقدم في هذا الشأن، أو ربط التقدم بمواضيع أخرى سيسبب المزيد من المعاناة لعائلات المفقودين التي يحق لها أن تعرف في أقرب وقت ممكن مصير أحبائها. وقد طالبت كثيراً فترة عدم اليقين التي لا تطاق بهذا الشأن.

وما دمننا بصدد الحوار، اسمحوا لي أن أشدد على أهمية المحافظة على الحوار الاعتيادي في المنطقة. لقد قمتُ بزيارة تيرانا وسكوبيا وبدغورتسه، وسوف أستمّر في إجراء هذا الحوار الإقليمي.

اسمحوا لي الآن أن أتناول موضوع عودة المشردين. إن تحسن الوضع الأمني وحرية التنقل هما العاملان الأساسيان لتعجيل عودة الأشخاص المشردين إلى كوسوفو. وبعثة الأمم المتحدة وقوة الأمن الدولية في كوسوفو كلاهما في وضع أفضل الآن من أجل توفير الحماية، ولكن زعماء كوسوفو الألبان ومجتمع كوسوفو هم الوحيدون الذين يستطيعون أن يزيلوا الحاجة إلى مثل هذه الحماية بشكل فعال، ويجب عليهم أن يفعلوا ذلك، وأن يهيئوا بيئة يعمها الأمن الحقيقي.

المتحدة في كوسوفو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في الاضطلاع بمشروع للعمالة يستهدف إيجاد فرص العمل وتشجيع أصحاب الأعمال على توظيف المزيد من الشباب في المدى القصير، وبالتالي تحسين الظروف الاجتماعية. ونأمل أن نقوم على أساس هذه المبادرة بالاضطلاع بالمشروعات الأخرى ذات الأثر السريع فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل على مستوى البلديات.

وفي نفس الوقت ينبغي أن نمضي الآن قدما في عملية الخصخصة من أجل حفز الاقتصاد. وكما أشير في التقييم التقني تقدمت عملية الخصخصة تمشيا مع هدف إنجاز هذه العملية بحلول منتصف وأواخر عام ٢٠٠٦. ولكن ما زالت هناك مسائل قانونية معلقة، وإن استيلاء البلديات غير المشروع على أراضي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص يمثل مشكلة قائمة. وما زلنا نواجه العراقيل الناجمة عن المسائل غير الواضحة المتعلقة بالملكية. ومع ذلك، فإننا نقرب من التوصل إلى حل ممكن يضمن المضي قدما بعملية الخصخصة دونما تأخير.

أود الآن أن أعود إلى موضوع أشرت إليه من قبل. إنني أدرس بعناية ما يمكن أن نقدمه من مساعدة لضمان إحراز تقدم بشأن تنفيذ المعايير عن طريق إنفاذ سياسة المساءلة بشكل فعال. إن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو على استعداد للتعامل مع المسؤولين، على المستويين المركزي والمحلي، الذين لا يقومون بمسؤولياتهم خير قيام، أو الذين يعملون على عرقلة المحاولات التي تبذل من أجل إجراء تحسينات في المحالات الأساسية. وتشمل تلك المجالات، ولكنها لا تقتصر على، حقوق الأقليات، وحرية التنقل، وعودة المشردين، وتوفير الخدمات بشكل منصف، ووسائل الإعلام المسؤولة، والأمن.

إن التزام الحكومة بإعادة البناء يمتد أيضا إلى الأماكن الدينية. وقد تم تقييم ذلك بالتعاون مع مجلس أوروبا. وقد خصصت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة ٣,٧ مليون يورو من الميزانية الموحدة لكوسوفو، وقد عملت فوراً على تخصيص ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لإعادة بناء جميع الـ ٣٥ موقعا دينيا. ويمكن توفير المزيد من تلك الأموال. ولكن بسبب اختلاف الكنيسة الأرثوذكسية حول عملية إرساء العطاءات، وانسحابها من لجنة التنفيذ فقد تم مؤقتاً وقف إعادة بناء ممتلكات الكنيسة.

إن عملية ملاحقة الجرائم المتصلة بأعمال الشغب التي وقعت في آذار/مارس قد أحرزت تقدماً. فقد أُلقي القبض على أكثر من ٢٧٠ شخصا بسبب أعمال جنائية متصلة بأعمال الشغب، ويقوم المدعون العامون الدوليون والمحليون بالنظر في هذه القضايا. ويتم حالياً توجيه الاتهام بشأن عدد من هذه الجرائم، أو سيجري توجيه تلك الاتهامات في المستقبل، كما تم إصدار عدد من الأحكام. وسيجري الاضطلاع بالعملية القضائية بقوة للتأكد من أنه لن تمر أي جريمة بدون عقاب.

إن الوضع الاقتصادي الشديد الترددي، الذي يشكل الأولوية الخامسة من أولويات البعثة، من المحتمل أن يكون أكبر تهديد للاستقرار والمصالحة. وفي الوقت ذاته، فإن الوضع الاقتصادي المتردي أشد الدلالات على حالة الترقب بشأن مسألة الوضع الشرعي. وقد بدأ العمل منذ بعض الوقت من أجل وضع خطة اقتصادية وطنية للتنمية. وينبغي الإسراع بهذا العمل وسيتم القيام بذلك في المستقبل. وأتوقع أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور فعال جدا في تلك الجهود.

وبينما نعمل على وضع تدابير على الأجل الطويل لتحسين الاقتصاد، نقوم ببذل الجهود على المدى القصير للتصدي للبطالة. وفي آب/أغسطس الماضي بدأت بعثة الأمم

عن أحوالهم المعيشية، بما في ذلك عدم كفاية حرية التنقل والشواغل المتعلقة بالوضع الأمني والاقتصادي. وصحيح كذلك أن السياسيين من صرب كوسوفو قد سجلوا أسماءهم في القوائم في وقت متأخر، بعد النداء بالمشاركة، الذي نقدره كثيرا، الذي وجهه الرئيس تاديتش، رئيس صربيا، وبالتالي لم يتح لهم الوقت الكافي لتعبئة المصوتين. لقد انقسمت بلغراد على نفسها، وكانت هناك نداءات من مسؤولين قياديين في الحكومة الصربية وفي الكنيسة الأرثوذكسية بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات. ومن الأسباب الأخرى للمشاركة المنخفضة أعمال التخويف والضغط المعادية للديمقراطية بعدم التصويت، وما تتسبب فيه من الشعور بالخوف من العقاب.

وبعد الانتخابات قمت ببحث الأحزاب على العمل من أجل المضي قدما وبكل سرعة في تكوين هذه الجمعية وتشكيل حكومة جديدة. وقمت أيضا ببحث جميع الأطراف على التطلع إلى تحسين الأحوال المعيشية لصرب كوسوفو كإجراء أولي وضروري ينبغي اتخاذه ما أن يتم الانتهاء من تشكيل الحكومة الجديدة.

وبالرغم من أنه كان من الأفضل كثيرا في هذه المرحلة أن يكون هناك ائتلاف واسع إلا أن تجمعاً محدوداً من الأحزاب السياسية، وهو رابطة كوسوفو الديمقراطية والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو، قرر، بالاتفاق الكامل مع المبادئ الديمقراطية، أن يكون ائتلافاً وأن يعد العدة من أجل تشكيل الحكومة. إن اتفاق الائتلاف واحتمال تعيين السيد راموش هاراديناج رئيساً للوزراء قد أثار بعض الأسئلة والشواغل في ضوء التقارير المستمرة التي تفيد بأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تنظر حالياً في قضية متصلة به. ومع ذلك فإن المجتمع الدولي أيد قراراً بعدم التدخل في العملية الديمقراطية أو عرقلتها. وفي الواقع إن ما نراه الآن هو عملية ديمقراطية قيد العمل. وإذا استمرت المحكمة الدولية

وهناك عدد من الوسائل والتدابير الموجودة تحت تصرفي، على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، للمساعدة على ضمان الامتثال في ذلك الصدد. وينبغي أن تتناسب التدابير التأديبية مع مستوى الجريمة. وأن يتم اللجوء إليها فقط كملاذ أخير. وتقع على الحكومة المسؤولية الرئيسية هنا عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تحقيق التقدم في هذا المجال. ولذلك أرجو ألا أحتاج إلى فرض تلك الجزاءات، ولكنني على استعداد تام للقيام بذلك من أجل إحراز التقدم تجاه المعايير الراهنة في كوسوفو. ويمكن تطبيق تلك الجزاءات بغض النظر عن الانتماءات الحزبية وبغض النظر عن الأصول العرقية.

اسمحوا لي، أن أنتقل إلى الأحداث الأخيرة المرتبطة بانتخابات الجمعية التي جرت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، تلك الانتخابات التي اعتبرتها بعثة المراقبة التابعة لمجلس أوروبا انتخابات حرة وعادلة. وقد تمت أيضا مراقبة هذه الانتخابات عن طريق ما يزيد على ١٣ ٠٠٠ مراقب محلي من الكيانات السياسية المختلفة ومن المنظمات غير الحكومية التي تمثل جميع المجتمعات المحلية، بطريقة تضمن شفافية نتائج تلك الانتخابات وقبولها.

لقد أجريت هذه الانتخابات بنجاح كبير وللمرة الأولى بواسطة هيئة محلية، وهي اللجنة الانتخابية المركزية، تحت مراقبة ركيزة إضفاء الديمقراطية لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وبإدارة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولم تقع أية حوادث كبيرة ذات طابع سياسي أو أمني من شأنها أن تعوق عملية الاقتراع، التي جرت عامة في بيئة سالمة وأمنة تماماً سمحت للشعب بأن يصوت بكل حرية.

وبينما كانت المشاركة العامة جيدة، من المؤسف أن مشاركة صرب كوسوفو جاءت مخيبة للآمال وغير متناسبة. وما لا شك فيه أن الكثيرين من صرب كوسوفو غير راضين

المحادثات بشأن الوضع النهائي. ويعلم الزعماء السياسيون والشعب في كوسوفو أن الشيء الوحيد الذي سيصل بهم إلى هذه الغاية هو اتخاذ إجراءات، وتطبيق معايير الأولوية، والعمل الشاق. وهم سينتظرون في المقابل دعماً دولياً قوياً، وسنظل بحاجة إلى هذا الدعم. وأثق بأننا يمكن أن نعتمد على الدعم الكامل من مجلس الأمن في مسيرتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأعطي الكلمة الآن للسيد نيبوشا تشوفيتش، رئيس مركز التنسيق بصربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لشؤون كوسوفو وميتوهيا.

السيد تشوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالصربية): قدم الوفد الترجمة الشفوية: باسم مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود وحكومة جمهورية صربيا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن أعظم آيات تقديري وأعرب عن سروري لاستطاعتي المشاركة في جلسة مجلس الأمن عن كوسوفو وميتوهيا اليوم. وأود أن أعرب عن تقديري للسيد جيسن - بيترسن لبيانه الشيق.

ولعلي أبدأ بسرد موجز للظروف التي تلت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في هذا الإقليم. وأود أن أذكركم بأن من شاركوا في الانتخابات من صرب كوسوفو وميتوهيا لا تتجاوز نسبتهم نحو ٣,٠ في المائة، وبعدها أهتم بلغراد والكنيسة الأورثوذكسية الصربية بتقويض المجتمع المتعدد الأعراق في كوسوفو وميتوهيا. وهذه الاتهامات نموذج كلاسيكي للحقيقة التي يساء فهمها، لأن امتناع صرب كوسوفو وميتوهيا لم يكن نتيجة لموقف بلغراد العلني بعدم توافر ظروف ديمقراطية مبدئية تسمح باشتراك الصرب في الانتخابات. بل كان عدم مشاركتهم في الانتخابات نتيجة لفشل الجهود المبذولة في تحديد معايير لمجتمع متعدد الأعراق بحق وإرساء هذه المعايير في الإقليم. وجملة القول إن موقف الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا

ليوغوسلافيا السابقة في رفع دعاوها ضد السيد هاراديناج فإنني أثق أنها ستكون قائمة على أساس العدالة، وفقاً لولايتها والمسؤولية المنوطة بها. وإذا ما حدث ذلك فإنني على ثقة من أن كوسوفو ستقدم للعالم وللمنطقة مثالا يحتذى به في الامتثال للعملية القضائية، كما أظهرت من قبل احترامها للعملية الديمقراطية.

وفي نفس الوقت فإنني أواصل إجراء المشاورات لضمان إقامة مؤسسات عاملة قادرة على تنفيذ المعايير بالسرعة اللازمة وبالجودة المطلوبة. وإننا نتطلع عن كثب إلى برنامج الائتلاف وقائمه تضم الوزراء المقترحين. وينبغي أن نقوم بتقديم المساعدة لضمان أن تكون الحكومة الجديدة قادرة قدر الإمكان على مواجهة المهام الصعبة التي تنتظرها.

ولأول مرة سيكون لكوسوفو معارضة قوية في البرلمان. وإنني على ثقة من أنه حين تضطلع هذه المعارضة بدورها الشرعي والديمقراطي فإنها ستظهر حكمها السياسي الناضج من أجل تحرك كوسوفو تجاه استعراض إجراء المحادثات بشأن المعايير والوضع الشرعي.

أرجو أن يكون واضحاً من خلال كل ما قلته إن أماننا دربا مليئا بالتحديات وصعب في بعض الأحيان علينا أن نقطعه في كوسوفو. فخلال الأربعة أشهر الماضية، اتخذنا خطوات واسعة إلى الأمام بشراكة وطيدة مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة من خلال حوار مع بلغراد وبدعم قوي من لدن فريق الاتصال ومن خلال شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة الأمن الدولية في كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وقد أعدنا استراتيجية شاملة متكاملة، وخطة عمل واضحة ومتسقة، وجدولاً زمنياً محكماً ولكنه ليس مستحيل التنفيذ.

وبعد قرابة خمس سنوات من إدارة عملية انتظار في كوسوفو، قد نكون في سبيلنا نحو الخطوة الأخيرة، أي

اليومية لجميع المواطنين في كوسوفو وميتوهيا. بيد أنه اتضح بمرور الوقت أن ممثلي الصرب لم يكونوا سوى إضافة تجميلية في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، كما أغفل كل ممثل خاص جديد التزامات البعثة المقطوعة في الاتفاقات التي تم التوقيع عليها. ورغم أن بلغراد ظلت تعامل في الظاهر كمشاركة فعلية في عملية إيجاد حل لمشكلة كوسوفو وميتوهيا، فقد أبعدت بلغراد في واقع الأمر تدريجياً عن هذه العملية، واستمر وضع الصرب في التدهور.

وقد تجاهلت تقارير البعثة هذه الحالة طوال شهور، بل أعوام. ثم ارتكبت جرائم قتل الصرب في أوبيليك وغورازديفاك، وأعقبها وقوع أعمال العنف في ١٧ آذار/مارس. وطوال هذا الوقت، واصل الصرب اشتراكهم في أعمال المؤسسات الإقليمية في صبر وأمل في أن تتغير الأمور. وللأسف أن ذلك لم يسفر عن أي نتائج على الإطلاق.

ولم تدمر أحداث ١٧ و ١٨ آذار/مارس كل آمالهم فحسب، بل حولت أيضاً مصداقية التقارير عن التقدم المحرز في بناء إقليم كوسوفو وميتوهيا المتعدد الأعراق إلى رماد. واضطرتنا هذه الأحداث، وما سبقها وما تلاها، في بلغراد إلى أن نستنفد كل الحجج الممكنة لدعوة الطائفة الصربية من جديد إلى أن تشارك في الانتخابات. ولكن العنف المرتكب في ١٧ آذار/مارس ما زال مستمراً حتى اليوم، رغم كل الإدانات الغليظة والتصميم المعلن بإعادة كل شيء إلى ما كان عليه قبل حدوث العنف.

ومنذ يومين، انقضت ثمانية أشهر كاملة على وقوع أحداث آذار/مارس. فنحن الآن في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، والشتاء قد حل بالفعل، ولا يزال أكثر من ٢ ١٠٠ شخص خارج ديارهم. ولا يزال ٥٠٠ شخص تقريباً من الصرب وغير الألبان الآخرين شردوا داخلياً في ١٧ آذار/مارس يعيشون في مراكز جماعية! ونصف المنازل التي

يتمثل في عدم ثقتها مطلقاً في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وعدم وجود أي أمل لديها في أن تحقق مصالحها من خلال هذه المؤسسات.

فلا تزال حقوق الإنسان الخاصة بأفراد الطوائف العرقية الصربية وغير الألبانية تنتهك في كوسوفو وميتوهيا. ولا وجود للأمن وحرية الانتقال لدى هذه الطوائف. كما أنها لا تزال عرضة للتخويف والاضطهاد. فممتلكات أبنائها تنتزع منهم وتضرم فيها النار. والرسالة الوحيدة التي كان بمقدورهم سماعها من الزعماء السياسيين الألبان قبل الانتخابات هي أن إقليم كوسوفو وميتوهيا سوف يستقل لا محالة وأن لهم الخيار في أن يقرروا البقاء أو عدم البقاء في كوسوفو وميتوهيا بعد الاستقلال. وهل هذه هي الطريقة التي يمكن بها بناء الثقة؟ أليس من المبادئ الأساسية للمجتمع الديمقراطي المتعدد الأعراق أن توفر طائفة الأغلبية العرقية الحماية للأقليات أو على الأقل أن تمتنع عن تهديدها؟ ومن دواعي الأسف أن الأمر في كوسوفو وميتوهيا ليس على هذا الحال.

ولنعد بذاكرتنا قليلاً إلى الوراء، إلى الفترة السابقة لإجراء أول انتخابات في الإقليم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، حين قامت بلغراد بحسن نية وأخذاً بنهج بناء، واعتقاداً منها أن جميع الأطراف في العملية ينبغي أن تبذل قصارى وسعها لبناء مجتمع متعدد الأعراق بالفعل تتوافر فيه الحقوق للجميع على قدم المساواة، بتشجيع صرب كوسوفو وميتوهيا على الاشتراك في العملية الانتخابية. وبعد توفير الضمانات الضرورية من خلال الوثيقة المشتركة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، الموقعة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، اشترك الصرب في الانتخابات وانضموا إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. وتلت ذلك محادثات مكثفة، والتوقيع على عدد من الاتفاقات التي كان القصد منها النهوض بالأحوال المعيشية

المؤسسات. فهل يتمكن صرب كوسوفو وميتوهيا، بعدم الاشتراك في الانتخابات وفي أعمال المؤسسات المؤقتة، من اجتذاب اهتمام العالم إلى وضعهم ومنع التوصل إلى تقييم إيجابي للتقدم المحرز في عملية التحول الديمقراطي، أم أن التقييم الإيجابي سيصدر على أية حال، وسوف يلام الصرب من جديد أيضاً على تقويض المجتمع المتعدد الأعراق؟

ونظراً للواقع القائم في كوسوفو وميتوهيا وحقيقة أن الحقوق الأساسية للصرب والسكان الآخرين من غير الألبان يجري انتهاكها بشكل متطرس، فإن حكومة جمهورية صربيا تؤمن إيماناً شديداً بأن لا مركزية الحكومة في كوسوفو وميتوهيا تشكل أفضل طريقة لتأمين بقاء الصرب وغيرهم من غير الألبان وأمنهم وعودتهم إلى الإقليم. ولا يمكن ضمان بقاء الطابع المتعدد الأعراق لكوسوفو وميتوهيا إلا بالتريخ الإضافي والمعزز لموقف طائفة الصرب. وإذا تمكن الصرب من اتخاذ قرارهم الذاتي بشأن عدد من مصالحهم الحيوية، فإن مشاركتهم في عمل جميع مؤسسات الحكم الذاتي الأخرى ستكون أسهل وأكثر تأكيداً.

وبالتوافق مع المشاركة المتزايدة لبلغراد في عملية توفيق خطة اللامركزية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وخطة حكومة جمهورية صربيا، فإن ذلك يشكل الحل الوحيد الذي سيقود إلى تطبيع الحالة الشاملة في الإقليم وتحقيق استقراره. ونظراً لأن اللامركزية ليست مسألة محلية، فإن المشاركة المباشرة لممثلي بلغراد في تلك المحادثات ستشكل أفضل ضمان للتوصل إلى تسوية ناجحة، مع التوفيق الكامل بين الخطتين القائمتين.

وتشكل التصريحات الأخيرة بأن العد التنازلي بدأ بالفعل وأن العملية ستستمر مع بلغراد أو بدونها ومع الصرب أو بدونها أمراً مربكاً بشكل كبير. والتوصيات بشأن العملية في كوسوفو وميتوهيا التي قدمها الأمين العام، السيد كوفي

أصاها الضرر لم يُعد تشييدها بعد، ناهيك عن الكنائس والأديرة. وطوال هذا الوقت، توجه جميع الجهود بصفة حصرية تقريباً إلى تسوية عواقب العنف المرتكب في آذار/مارس. وأهملاً تماماً برنامج إعادة ما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً قبل ١٧ آذار/مارس، الأمر الذي يعزى جزئياً لعجز البعثة عن العمل المتزامن على كلا البرنامجين، وجزئياً إلى أن الأموال المخصصة لبرنامج العودة العادية قد أقرضت إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تمكيناً لها من إعادة تشييد المنازل التي دمرت في ١٧ آذار/مارس. فهل كان من الضروري أن تستخدم الأموال المخصصة للعائدين؟ لا أعلم الإجابة على هذا السؤال. وما أعرفه هو أنه لم يعد سوى ١٢٠ أسرة من بين ١ ٥٠٠ أسرة كان مخططاً لعودتها قبل ١٧ آذار/مارس.

وفي ضوء كل ما حدث في كوسوفو وميتوهيا لمدة سنوات، بل عقود، فمن الحقائق التي لا جدال فيها أن الأمر سوف يستغرق سنوات، وربما عقوداً، لبناء مجتمع متعدد الأعراق بحق في هذا الإقليم. انظروا إلى البوسنة والهرسك، حيث كانت الحرب بين الأعراق قبل الصراع لا تكاد تذكر مقارنة بالحالة في كوسوفو وميتوهيا؛ بيد أن الأمر استغرق سنوات قبل أن يتعلم الناس في البوسنة والهرسك الحياة معاً من جديد. فهل لدى المجتمع الدولي استعداد لأن يظل مشاركاً على نحو فعلي في هذا المشكلة مهما استغرقت من الزمن، ولو ١٠ سنوات، أو ١٥ سنة، وربما ٢٠ سنة؟

ويؤدي بنا هذا إلى الأسئلة التالية. هل نريد أن نحل المشكلة حلاً نهائياً، على نحو شامل ومستدام؟ أم نريد مجرد شطبها رسمياً من جدول الأعمال؟ هل يحتاج المجتمع الدولي إلى وجود الصرب في جمعية كوسوفو لمجرد الدلالة على أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة متعددة الأعراق؟ لقد أظهرت السنوات الثلاث الماضية أن الصرب لم يستطيعوا النهوض بأوضاعهم المعيشية الأساسية بالعمل من خلال هذه

لمجلس الأمن وأشيد به على العمل الذي أنجزه على أرض الواقع منذ تعيينه لترؤس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أود أن أشكر السيد نيبوشا تشوفيتش على بيانه.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمم العام تمكن المجلس من تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق استقرار الحالة في كوسوفو وتطبيعها، فضلاً عن بناء الثقة وإعادة تعمير الممتلكات التي خربت أو دمرت خلال الأحداث الباعثة على الاستياء التي وقعت الشهر الماضي.

وأود أن أشير إلى أن رد الفعل العاجل للمجتمع الدولي على تلك الأحداث المأساوية والجهود المتضافرة لمختلف الأطراف المعنية مكّنا من تفادي النكسات التي كان من شأنها أن تعرض للخطر عملية السلام في المنطقة. ويشكل التزام قادة كوسوفو بالاستكمال العاجل لإعادة تعمير الممتلكات والبنية التحتية الاجتماعية والتعليمية، التي دمرت، وبإعادة إطلاق عملية عودة الأشخاص المشردين، إضافة إلى التقدم المحرز في إصلاح الإدارة المحلية، إشارات إلى التطورات الإيجابية في كوسوفو، وترمز إلى بدء عملية لتحقيق الانفراج، وتبشر بإجراء تحسين في الحالة لمصلحة الجميع. وهذه التدابير مؤاتية لتوطيد مجتمع كوسوفو ومنع وقوع الصدمات التي تدعو إلى الاستياء بين الفئات العرقية مرة أخرى. كما أنها بالتأكيد ستهيئ الظروف لتوفير الأمن وسيكون لها تأثير إيجابي على عملية العودة المستدامة للأشخاص المشردين وعلى حرية التنقل.

وفي ذلك السياق، فإن وفدي يرحب بإجراء الانتخابات التشريعية بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، في جو هادئ وسلمي، وإنشاء الحكومة الائتلافية. ويرمز هذان الحدثان الرئيسيان إلى نقطة تحول في توطيد المؤسسات المؤقتة المحلية وتحقيق استقرارها. بيد أننا نشعر بالأسف لأن السكان

عنان، إلى مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر - وهي التوصيات التي تؤكد من جديد على الحاجة إلى الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والموقف الذي مفاده أن من غير المقبول بدء المفاوضات بشأن مركز الإقليم حتى يتم الوفاء بالمعايير المحددة - تزيد الأمل ولكنها تتناقض مع ما يجري في الميدان. وفي ذلك السياق، فإن تحجيم دور بلغراد ليصبح دوراً استشارياً أو حتى دور المراقب لا يمكن أن يعتبر نهجاً بناءً يمثّل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللوثيقة المشتركة، من شأنه أن يعجل في العمليات الحيوية لإيجاد حل مستدام.

وأظهرت سلطات بلغراد في العديد من المناسبات أنها تدعم بصدق فكرة إنشاء مجتمع عصري ومتعدد الأعراق في الإقليم وأنها مستعدة ومنفتحة للانخراط في التعاون مع المجتمع الدولي والمؤسسات المؤقتة. وأود اليوم أن أؤكد من جديد على أن المجتمع الدولي يحظى بشريك مخلص ويمكن التعويل عليه في بلغراد. ولكن التعاون طريق ذو اتجاهين، يحترم فيه كلا الطرفين الآخر وتحظى فيه الالتزامات التي قطعت والوعود التي أعطيت بالأهمية. ولا يمكن أن تعتبر تعاوننا المحاولات الانفرادية لإحداث التغيير، وعدم الوفاء بما اتفق عليه، واعتماد النهج الأحادي الجانب. وبطبيعة الحال، يمكن فرض أي حل على جميع الأطراف، ولن أحاول إنكار ذلك. ولكن أي حل يتم التوصل إليه دون المشاركة النشطة لبلغراد لن يكون حلاً مستداماً لأنه لن يؤدي إلا إلى إخفاء مشكلة تحقيق أمن المنطقة واستقرارها خلف الستار لفترة وجيزة من الوقت. وذلك يعود بي إلى السؤال الذي وجهته بالفعل وهو: هل نريد أن نحل المشكلة مرة واحدة وإلى الأبد، بطريقة شاملة ومستدامة، أم أننا نريد مجرد حذفها رسمياً من جدول الأعمال؟

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أشكر السيد سورين جيسن - بيترسن على بيانه الممتاز

الإعلامية التي قدمها إلى المجلس. ومرة أخرى، أود أنؤكد له على دعم رومانيا الكامل.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص وموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على التقرير الشامل (S/2004/907) وعلى التقييم الفني الوافي على نحو مماثل بشأن تنفيذ المعايير المرفقة بالتقرير. نود أن ننوه بحضور السيد نيبوشا تشوفيتش، رئيس مركز تنسيق صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، في مجلس الأمن.

تؤيد فنلندا تأييدا تاما البيان الذي سيدي به بعد قليل سفير هولندا فإن دن بيرغ باسم الاتحاد الأوروبي.

وكما أشرنا إلى ذلك قبل أسابيع قليلة عند تناول قضية البوسنة والهرسك، فإن الاستقرار الدائم هدف طالما تم السعي إليه في غرب البلقان. إننا واثقون من أنه يمكن إدراكه من خلال الصبر والإرادة، مع إبقاء الصورة الأوسع في الذهن على خلفية عمليات الاندماج الأوروبي.

وبالتالي سنرحب بحرارة بالدور المتزايد تدريجيا للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، بدءا بوضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية لكوسوفو وضمان منظور إقليمي لتنميتها الاقتصادية، كما دعا إلى ذلك الأمين العام.

وفي نفس الوقت، تعتقد رومانيا اعتقادا راسخا أن من شأن الامتداد الأوروبي والأوروبي الأطلسي إلى صربيا والجبل الأسود أن يكون هاما في زيادة نموها الديمقراطي وأن يسهل المناقشات المتعلقة بالمركز.

هنئ شعب كوسوفو والمؤسسات المؤقتة على الطريقة المهنية والصحيحة والهادئة التي أجريت بها الانتخابات. وفي نفس الوقت، نأسف لنسبة المشاركة القليلة للناخبين من صرب كوسوفو. وهكذا فقد تم تفويت فرصة أخرى أيضا للانخراط في حوار اجتماعي وسياسي ذي دلالة

الصرب لم يشاركوا في العملية الانتخابية. ومرة أخرى، نؤكد من جديد على مناشدتنا جميع الأطراف أن تشارك بالكامل في الجهود الرامية إلى إرساء الثقة وتعزيز العلاقات وتشجيع تحقيق المصالحة بين جميع أبناء كوسوفو.

وبطبيعة الحال، فإن ذلك التقدم هام جدا ولكن ينبغي ألا يحجب بأي حال من الأحوال الحالة اليومية، التي تبقى صعبة نظرا لعدم وجود تغيير ملحوظ أو إشارات إلى تنفيذ الأطراف المختلفة لالتزاماتها، وخاصة في أعين السكان المحليين.

إن إنشاء كوسوفو القادرة على البقاء اقتصاديا والديمقراطية والمتسامحة والمتعددة الأعراق يبقى هدفنا الأساسي. ويقتضي ذلك حتما بذل جهود مستدامة ومشاركة الجميع والتنفيذ المتكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يهيئ جميع الظروف للتنفيذ الشامل والعاجل والناجح للمعايير بغية الشروع بأسرع ما يمكن في النظر في المسألة الأساسية للمركز النهائي لكوسوفو وتحقيق هذا المركز.

وفي ذلك السياق، فإنني أشيد بالسفير كاي إيدي على عمله المتميز لتقييم الحالة في كوسوفو وعلى توصياته ذات الصلة. ويؤيد وفدي كل الاستراتيجيات المشتركة والشاملة والمتكاملة التي تقوم على أساس الحوار وتهيئة الظروف اللازمة لتوفير الأمن وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان كوسوفو بأسرهم. وأيضا، نحن نؤيد فكرة إتباع نهج دون إقليمي نحو التوصل إلى التسوية النهائية لمسألة كوسوفو.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بدوري، أن أرحب في المجلس بوجود الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيسن - بيترسن، وأن أتمنى له كل النجاح في مهمته العسيرة. ولا بد من القول إننا أعجبنا بالإحاطة

تشير التطورات الأخيرة في المنطقة إلى الحاجة إلى تسريع وتعميق المشاورات على المستوى الإقليمي من أجل تحديد الصيغ التي تعكس المخاوف الأمنية في جنوب شرق أوروبا.

نظم وزير الشؤون الخارجية الروماني مؤخرا في بوخارست مناقشة بشأن الوضع في كوسوفو، بالتعاون مع المشروع المعني بالعلاقات بين الجماعات العرقية. ونحسب أنه من الهام كون المناقشة حضرها كل الأطراف الفاعلة الرئيسية من بريشتينا وبلغراد وقدمت إطارا جيدا للاتصال المباشر بينها. وتجدر الإشارة في هذه المناسبة إلى أن ممثلي بلغراد أعربوا عن استعدادهم للشروع في حوار مع بريشتينا "في أي وقت وفي أي مكان وبشأن أية قضية".

وفي نفس الوقت، أجرينا مشاورات مع وزراء الخارجية في المنطقة في إطار عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا. وبما أن هذا النوع من عملية التفكير على المستوى الإقليمي أثبت أنه مفيد جدا فيما يتعلق بالتفاعل بين الفاعلين الأساسيين، فإننا نعتزم مواصلة مثل هذه العمليات.

تؤيد رومانيا الجهود الحالية للممثل الخاص من أجل صياغة توصيات شاملة، من خلال الحوار مع جميع الأطراف المعنية، بشأن إصلاح الحكومة المحلية واللامركزية وكذلك بشأن نقل صلاحيات أخرى للمؤسسات المؤقتة وزيادة مساءلتها ومسؤولياتها. وهذه قضايا أساسية بالنسبة لكوسوفو، والممثل الخاص محق في جعلها على رأس أولويات بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة.

وأخيرا، نعتقد أنه بما أن سنة ٢٠٠٥ تبدو هامة جدا لجهود السلام المتعلقة بكوسوفو، فإن الوقت موات لإرسال بعثة لمجلس الأمن إلى المنطقة، ربما في وقت مبكر من السنة المقبلة. فعلاوة على تمكين مجلس الأمن من الحصول على

بشأن المشاكل المتعلقة بمستقبل كوسوفو. ومع ذلك، تبقى هناك مشاكل، وأمام الحكومة المقبلة تحد هائل - ألا وهو ضمان أن يكون لكل سكان كوسوفو، وكذلك للراغبين في العودة، نفس الحريات والحقوق ومستوى الأمن.

نسجل التقدم متفاوت جدا الذي تم إحرازه في تنفيذ المعايير. وفي رأينا، أن تنفيذ المعايير الثمانية، بغية المساعدة على تجاوز نتائج عنف آذار/مارس والوصول إلى الأقليات وتشجيع الحوار على كل المستويات - يبقى أساسيا للشروع في المناقشات بشأن مركز كوسوفو. وسيكون على الحكومة الجديدة - التي يجب أن تكون مستقرة وملتزمة سياسيا - أن تركز اهتمامها الموحد لتحقيق تقدم ملموس بالنسبة لكل المعايير خلال السنة المقبلة.

تؤيد رومانيا بصدق صياغة استراتيجية شاملة ومتكاملة للسير بنا أبعد نحو مجتمع مستقر ومتعدد الأعراق ومزدهر في كوسوفو، تماشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب أن تستفيد الاستراتيجية التي من المقرر أن يكمل وضع تصورها وينفذها الممثل الخاص من كل طاقات ودعم المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نقدر تقديرا عميقا التوصيات المتضمنة في تقرير السفير كاي إيدي الذي رسم الخطوط العريضة لمثل هذه الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة.

كما نشيد بالأمن العام على مبادرة تعزيز الاستراتيجية من خلال مشاورات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية الأساسية. نعتقد أن الإدماج القوي والعقلاني لكل المساهمات الممكنة حاسم في إعداد أرضية لتناول قضية المركز. وستواصل رومانيا من جهتها تحفيز دمج الجهود هذا في العديد من البنيات الإقليمية ودون الإقليمية - وبخاصة في عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا - وهي إطار شامل ممتلك إقليميا تترأسه رومانيا حاليا.

كوسوفو إلى الأمام. نذكر بالبيان العام الذي أعقب اجتماع المديرين السياسيين لفريق الاتصال في نيويورك خلال الأسبوع الوزاري، وذلك يبين موقف المملكة المتحدة. وهكذا فإن عملية التشاور المفتوحة هذه اليوم بشأن الطريق إلى الأمام محل ترحيب كبير.

أود أن أشير إلى أربع نقاط بشأن أولويات كوسوفو في الشهور المقبلة.

تتم النقطة الأولى تشكيل حكومة جديدة - حكومة يمكنها أن تلتزم بتحقيق تقدم فوري في تنفيذ المعايير الأساسية. إننا نشاطر أولويات الممثل الخاص. ومن الواضح أن حكومة تمثل إلى أكبر قدر ممكن كل شعب كوسوفو هي في مصلحة كوسوفو. على زعماء كوسوفو الألبان مسؤولية دعم سيادة القانون، بما في ذلك التعاون، حسب الاقتضاء، مع المحكمة الجنائية الدولية، ومسؤولية الكلام بوضوح ضد العنف بين الأعراق والتحرّض على الكراهة العرقية.

وسيحمل المجتمع الدولي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مسؤولية أعمالها خلال الشهور المقبلة. وسيكون لمؤشرات وجود حكومة مسؤولة أثر في استعراض منتصف ٢٠٠٥.

ثانياً، يعد التقدم الفوري والواضح على الأرض أساسياً، خاصة فيما يتعلق بحقوق وأمن الأقليات اللذين تشكل حكومة محلية فعالة مساهمة أساسية فيهما. ثمة حاجة عاجلة إلى التقدم فيما يتعلق باللامركزية، كما يمثل تبين وإطلاق مشاريع نموذجية فرصة مبكرة للتقدم إلى الأمام.

ثالثاً، يحتاج اقتصاد كوسوفو بشكل عاجل إلى زخم، وأعني به الاقتصاد المشروع غير القائم على التهريب.

ترحب المملكة المتحدة بالنداء الموجه من الأمين العام والممثل الخاص إلى الاتحاد الأوروبي لكي يقوم بسرعة بوضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية بالتعاون مع مؤسسات الحكم

معلومات مباشرة عن تنفيذ المعايير، يمكن لعمله أن يقدم الشيء الكثير في دعم الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن الجميل جداً أن يكون بمقدور المرء أن يقول "سيدي الرئيسة". فليس بمقدور المرء في كثير من الأحيان أن يقول ذلك في مجلس الأمن.

أنا ممتن للممثل الخاص، السيد يسين - بيترسين، على إحاطته الإعلامية، وقد أنصت بإمعان لبيان السيد تشوفيتش. أعتقد أن علينا تقديم تشكرات خاصة للممثل الخاص على إمساكه بخيوط العمل بوضوح كبير في وقت قصير جداً.

تؤيد المملكة المتحدة تأييداً تاماً البيان الذي سيدي بعد قليل سفير هولندا باسم الاتحاد الأوروبي.

تشاطر المملكة المتحدة تقييم الأمين العام بأنه تم إحراز تقدم منذ عنف آذار/مارس الماضي، لكن ما زال ينبغي القيام بالكثير قبل الاستعراض الشامل في منتصف ٢٠٠٥. فانتخابات الشهر الماضي التي كانت حرة نزيهة؛ والتقدم المحرز بعد تعمير آذار/مارس؟ وإقامة إطار للامركزية والمحالس المحلية لمنع الجريمة وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو - والفريق العامل لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة المعني بالاقتصاد كلها تطورات إيجابية. والآن يجب أن ينصرف التركيز إلى الدفع بهذه الإنجازات إلى الأمام وتحقيق تقدم ملموس على الأرض.

ترحب المملكة المتحدة بورقة توصيات الأمين العام المفيدة بشأن الطريق إلى الأمام القائم على تقرير إيدي الرائع وعلى مشاوراته في نيويورك في أيلول/سبتمبر. نتطلع إلى مزيد من مناقشته.

إن المملكة المتحدة مستمرة في اعتبار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الإطار الأساسي للدفع بالعملية السياسية في

القيام بهذا العمل، في نهاية المطاف، على من يوجدون بالمنطقة.

وقد قال الممثل الخاص، متطلعا إلى المستقبل، إن سكان كوسوفو قد فهموا أن تنفيذ المعايير ذات الأولوية خطوة ضرورية قبل مفاوضات الوضع النهائي. أتمنى أن يكون على حق في كونهم يعرفون ذلك. كما أنني مطمئن أكثر إلى أن نهجه الإيجابي سيسفر عن تطبيق تلك المعايير التي ستجعلنا في وضع يمكننا من إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد دينيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره بشأن نشاطات بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/907) ولرئيس البعثة السيد سورين ييسين - بيترسين، على إحاطته الإعلامية الموضوعية حول الحالة السائدة بالمنطقة. ونحيط علما بمشاركة رئيس مركز تنسيق صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، السيد نيبويسا كوفيتش.

لا بد أن نسجل أن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير التي وضعها المجتمع الدولي لكوسوفو، ولا سيما فيما يتعلق بنشاط مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، يبقى محدودا بشكل خاص. ويكفي أن نشير إلى حقيقة واحدة، لكنها حقيقة معبرة، لقد تحركت عملية العودة في الاتجاه المعاكس. ففي عام ٢٠٠٤، تجاوز عدد أفراد الأقليات المشردين عدد الذين كان بإمكانهم الرجوع إلى ديارهم. فمثلا، منذ اندلاع العنف في آذار/مارس من هذا العام، لا يزال ٢٨٨ ٢ شخصا غير قادرين على الرجوع إلى منازلهم.

إننا نؤيد استنتاج الأمين العام الذي يفيد بأنه من الضروري بذل جهود مهمة إضافية بغية استعادة فعالية لحالة صحية في المنطقة ولإنشاء أساس ملموس مستقر للتعايش

الذاتي المؤقتة. ولهذا فإننا نرحب بعمل المجموعة المشتركة بين المؤسسات المؤقتة لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو المعنية بالاستراتيجية الاقتصادية وتحديد المشاريع، فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية لكوسوفو.

وأخيرا، لا بد من التحوار مع بلغراد. غير أنه لا يمكن أن نتوقع بلغراد ممارسة الرقابة أو حق النقض. وإن صرف بلغراد النشاط صرب كوسوفو عن المشاركة في الانتخابات وفي عملية اللامركزية لا يعطي انطبعا بكونها حكومة ملتزمة بتحسين الحياة اليومية لصرب كوسوفو. فإذا واصلت بلغراد إعاقة التنمية في بعض المجالات، فلن يحسب هذا على المؤسسات المؤقتة. وسيكون هناك ثمن للإعاقة، سواء من جانب السلطات في بلغراد أو في بريشتينا؛ وسيؤدي هذا الثمن خصما من المشاركة اللاحقة في تحديد مستقبل كوسوفو.

لقد أنصت بإمعان للسيد كوفيتش والأسئلة التي طرحها. هل نريد أن نحل هذه المشكلة بصفة نهائية؟ نعم. هل الصرب مجرد رمز لتعدد الإثنيات في المجلس؟ لا. هل نشجع وجودا مفتوحا في هذه المقاطعة؟ لا.

وأود أن أ طرح بضعة أسئلة بدوري على السيد كوفيتش، إن أمكنني ذلك. هل من شأن مستقبل كوسوفو أن يتحسن بفعل تقسيم سيتجاهل مصالح ثلثي صرب كوسوفو المتفرقين إلى الجنوب من نهر إيبيا؟ ألن ينهض مجهود حقيقي للعمل من خلال مؤسسات كوسوفو والوجود الدولي بمستقبل هؤلاء الصرب؟ أليس من الأرجح أن يشجع تعاون بلغراد على تحقيق النتيجة الذي نريدها كلنا؟ وهل ليس من شأن المضي قدما بالتعاون داخل كوسوفو ومع بلغراد أن يحد من التبعية للمجتمع الدولي؟

الحق أن الحلول موجودة بالمنطقة. ويمكن لبقيتنا القيام بما بوسعنا لتسهيل تحقيق نتائج إيجابية، لكن يتعين

السكان والأمن واللامركزية، وهي مهمة جدا بالنسبة لطائفة صرب كوسوفو.

إننا متفقون بشأن الغايات ذات الأولوية القصوى بالنسبة للمستقبل القريب، كما جاءت في التقرير وكذا في الإحاطة الإعلامية للممثل الخاص للأمين العام، وهي إحراز تقدم بشأن المعايير، وإقامة حوار على أساس المساواة، مع بلغراد قبل كل شيء، ومشاركة صرب كوسوفو بنشاط في العمليات السياسية في المنطقة، وتنمية اقتصاد كوسوفو.

ويجب أن يؤدي إصلاح الحكم الذاتي دورا مهما في تطبيع الحالة في كوسوفو، حتى نضمن بالأفعال وليس بالكلام، خلق ظروف التعايش بين كل المجموعات في المنطقة في مجتمع واحد متعدد الأعراق وديمقراطي.

ومن الضروري تسريع وتيرة ابتكار نموذج فعال للامركزية في كوسوفو يقبله الجميع. ونرى أنه من المستحسن أن تستمر المفاوضات بشأن هذه المسألة بنفس شكل اجتماع فيينا المنعقد في شهر أيلول/سبتمبر، أي بمشاركة ممثلين عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وصرب كوسوفو وبلغراد وفريق الاتصال. وتزداد أهمية ذلك في سياق ضرورة تحقيق تفاعل بناء بين بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات الحكم الذاتي الإقليمية المؤقتة من جهة، وصرب كوسوفو وبلغراد من جهة ثانية.

إننا ننتظر توصيات الأمين العام عملا بتعليمات مجلس الأمن بخصوص إيجاد نموذج متوازن لنقل الصلاحيات من السلطات الإقليمية إلى هيئات السلطة المحلية والطوائف في كوسوفو. ونؤمن بأنهم سيأخذون بعين الاعتبار موقف بلغراد، كما جاء في ورقة عمل حكومة صربيا الصادرة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

السلمي بين المجموعات العرقية. وتتحمل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، أولا وقبل غيرها، مسؤولية خاصة في تحقيق تغيير حقيقي في كوسوفو، مما قد يفيد كافة الطوائف فائدة حقيقية، بغض النظر عن انتمائها العرقي. كما أننا نرى أن محاولات تحميل صرب كوسوفو أو بلغراد مسؤولية انهيار العمليات في هذه المنطقة أمر غير بناء.

إننا نؤكد على الحاجة إلى أن تكون تقييمات تنفيذ معايير كوسوفو، واقعية وفي انسجام مع الحالة الراهنة في الواقع. وفي هذا المجال، من الضروري اتخاذ قدر كبير من الحذر وتجنب تحميل النتائج الذي لا أساس له، لأنه يمكن أن يترتب على التفاؤل المفرط أثر سلبي على عملية التسوية الهشة في كوسوفو وعلى آفاق تحقيق تصالح بين الطوائف في المنطقة.

ونخطط علما بالطريقة المنظمة التي تمت بها انتخابات الجمعية الإقليمية في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونتفق مع الأمين العام على أن الهدف الحالي لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو هو إنشاء حكومة تمثيلية ومستقرة وفعالة، من شأنها أن تنهض بكوسوفو. ومن المهم أن يكون على رأسها رجل دولة سياسي بناء يتوفر على سمعة لا غبار عليها ولن تؤدي مواقفه إلى تباعد أكبر بين الطوائف في المنطقة، بل إلى تشجيع تحقيق الوئام العرقي بين هذه الطوائف. وهنا لا يمكن قبول اعتبارات الانتهازية السياسية.

إن عدم مشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات هو قبل كل شيء مؤشر على الحالة غير المرضية تماما في مجال ضمان حقوق الإنسان وأمن الأقليات العرقية. كما ينم ذلك على مدى بعد كوسوفو من تسوية مسألة إقامة مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي. وفي هذا الصدد، نؤيد رأي كوفي عنان ومثله الخاص الذي يجذب إيلاء اهتمام خاص لمشاكل رجوع

ومن الواضح أن جزءا كبيرا من نجاح الاستراتيجية التي اقترحها الأمين العام لكوسوفو لن يتوقف على أعمال السياسيين في كوسوفو فحسب بل أيضا على الإجراءات العملية التي يتخذها الوجود الدولي هناك وعلى مساهمة الجهات الخارجية الفاعلة الأساسية. وروسيا بدورها، مستعدة للتفاعل بشكل وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة السيد ييسين - بيترسن، بهدف وضع حد لمأساة البلقان بشكل سريع، وتحريك الحالة بالاتجاه المبين في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والذي يقيى القاعدة القانونية الأساسية الوحيدة للتسوية في كوسوفو.

ونعتقد أن المساعدة على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة لا يمكن أن تتحقق إلا بنشاط منسق يقوم به المجتمع الدولي.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذا الاجتماع حول الوضع في كوسوفو. كما أود أن أشكر السيد سورين ييسين - بيترسن على عرضه تقرير الأمين العام الشامل عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. ويشكر وفد بلدي أيضا السيد كوفيتش على بيانه التوضيحي.

نود أن نعبر عن تقديرنا للأمين العام على طلبه إلى السفير كاي عيد القيام بمراجعة شاملة لسياسات جميع الجهات الفاعلة في كوسوفو وممارساتها. لقد كان ذلك تدبرا حكيما جاء في الوقت المناسب.

ويرحب وفدي بالتقدم المحرز حتى الآن بشأن استيفاء بضعة معايير من بين معايير كوسوفو الثمانية لخطة التنفيذ وبنوه بالجهود المتواصلة التي بذلتها البعثة من أجل تأسيس مجتمع ديمقراطي، متعدد الطوائف في كوسوفو حيث تتم حماية واحترام حقوق جميع الجماعات بشكل كامل. ومن الواضح أن هذه المعايير تهدف إلى النهوض بقيم مثل

ولدينا اقتناع راسخ بأن الحالة في المنطقة ما زالت تتطلب تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بإصرار. ونبقى ملتزمين بدعم سياسة "تحديد المعايير قبل تحديد المركز" دعما كاملا ومستمرنا بصفتها استراتيجية حاسمة لتحقيق تسوية في كوسوفو.

وإن روسيا، بصفة عامة، متفقة مع الاستراتيجية التي صاغها الأمين العام والرامية إلى تحقيق تقدم أكثر صوب التسوية في كوسوفو. ومما يكتسي أهمية أساسية الفرضية المنطقية لكوفي عنان بأن عملية السلام في كوسوفو يجب أن تُبنى على القاعدة القانونية الصلبة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأن خطوات هامة من الناحية الاستراتيجية يجب أن تتخذ في ذلك المجال على أن يؤدي مجلس الأمن دورا قياديا فيها.

ونؤيد الأهداف التي تدرج ضمن الأولويات المهمة في كوسوفو، والمبينة في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بما فيها تجاوز نتائج العنف الذي اندلع في آذار/مارس، وضمان أمن الأقليات وحرياتها وحقوقها، وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين مؤقتا. ونؤيد موقفه بأن عملية استعراض تنفيذ معايير كوسوفو لا تزال من صلاحيات بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو.

ونحن على اقتناع راسخ بأنه لا مجال لبداية مبرمجة لعملية سياسية مستقبلية يجري فيها تحديد الوضع المستقبلي للمنطقة من دون التنفيذ الحقيقي للمعايير الديمقراطية ومن دون قرار خاص يتخذه مجلس الأمن لهذه الغاية. ونستعري الانتباه إلى الحاجة إلى قيام رئيس البعثة، في إطار استراتيجية من أجل كوسوفو، بصياغة سلسلة من الجزاءات الفعالة المحايدة من الناحية الطائفية والتي تركز على الأشخاص الذين يمكن لأعمالهم أن تضر بالتسوية في كوسوفو وتشعل صراعا بين الطوائف.

الرامية إلى تسهيل الاتصالات وتيسير حرية الحركة لأفراد طوائف الأقليات في كوسوفو - خاصة صرب كوسوفو. ومع ذلك، فإن بيئة الأمن أساسية في الوصول إلى هذه الغاية وفي ضمان عودة مستدامة للمشردين داخليا وبظروف آمنة.

ونرحب بالتنمية الاقتصادية وبجهود الإصلاح في كوسوفو. وكما أشار تقرير الأمين العام، حدث بعض التقدم في إنجاز التشريع الاقتصادي، والدفع بالخصخصة إلى الأمام والتنفيذ الشامل لعملية الميزانية. ولكن المطلوب إنجازه ما زال كثيرا. وفي هذا الصدد، نحن ممتنون لالتزام المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي وفريق الاتصال، وندعو إلى بذل كل الجهود من أجل تحقيق السلام والتنمية في كوسوفو.

أخيرا، ندعم دعما كاملا تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وندعم الموقف السياسي الذي أعلنته البعثة والداعي إلى استيفاء معايير الديمقراطية وتطبيق سيادة القانون بهدف إرساء الوضع النهائي لكوسوفو.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص ييسين بيترسن على المعلومات المفصلة التي قدمها عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. وأعتنم هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا لجودة عمله وعمل موظفي البعثة.

كما يسرني أن أقدر وجود السيد كوفيتش من صربيا والجبل الأسود.

بعد أكثر من أربع سنوات من الانخراط الدولي في كوسوفو، وبينما تقترب من نقطة بداية مفاوضات الوضع النهائي لتلك المقاطعة، يمثل غياب التقدم في تنفيذ المعايير حقيقة مؤسفة يمكن أن تؤدي لا إلى تعريض التقدم المحرز حتى الآن للخطر فحسب، بل أيضا إلى تأخير بداية عملية تحديد الوضع النهائي. ومع أنه تحقق تقدم ملموس في بعض

احترام الأقليات، والتسامح، والديمقراطية، وسيادة القانون. ويمثل تنفيذ المهام ذات الأولوية، التي أوضحها الممثل الخاص، خطوة هامة في تنفيذ المعايير.

وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة للنهوض بالتحديات المبينة وهي: تعزيز الجهود الحالية للتعامل مع أسباب ونتائج العنف في آذار/مارس، وتحسين الحوار على جميع المستويات، وإعادة ضبط سياسة المعايير، ونقل المزيد من الاختصاصات إلى المؤسسات المؤقتة وتعزيز بناء القدرات لديها، والبدء من جديد بحوار أكثر شمولية مع بلغراد - وهذه مهمة شديدة الأهمية فعلا - وتنفيذ سياسة أقوى للتنمية الاقتصادية مع اتخاذ تدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

ونلاحظ مع التقدير أن مهمة التعرف على مرتكبي أعمال الشغب التي حدثت في آذار/مارس ومقاضاتهم لا يتم إهمالها وأن العديد منهم قيد الملاحقة بالفعل. ويمثل ذلك أيضا قرارا ومهمة شديدي الأهمية.

ويمكن لنقل اختصاصات إضافية إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أن يعزز من قدرتها، لأنها أهم عامل من عوامل تنفيذ المعايير.

ولا يزال عدم انخراط صرب كوسوفو في العملية السياسية مدعاة قلق لوفدي. ومن سوء الطالع، أن مشاركة الأقليات في انتخابات الجمعية البرلمانية كانت طفيفة. فعليها قبول المسؤولية في الانخراط بشكل فعال في بناء السلم وبنبغي تشجيعها بقوة على القيام بذلك.

ويعتقد وفدي أن استئناف الحوار بين بلغراد وبرشتينا أمر أساسي. ونشجع جهود البعثة لبلوغ تلك الغاية، وبخاصة استئناف الأفرقة العاملة المعنية بهذا الحوار مهامها. وثمة أمر شديد الأهمية هو تطوير شبكة النشاطات

إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية المستدامة شرط للوضع النهائي. وإعادة تنشيط الاقتصاد، وخلق الوظائف والفرص الجديدة، لا سيما للشباب، سيساعدان في التخفيف من الاضطرابات الاجتماعية.

ويسرنا أن ننوه بالتقدم المتواصل في مهمة تقديم الذين شاركوا في أعمال الشغب في آذار/مارس الماضي إلى العدالة. وحقيقة أن أكثر من ٣٠٠ قضية تم إكمالها، أو يتم النظر فيها، تمثل شهادة على العمل الجيد الذي يقوم به القضاة والمدعون العامون تحت إشراف بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو). وإن إقامة حوار بناء وتفاعلي بين برشتينا وبلغراد يظل حتميا لنجاح الجهود الدولية في كوسوفو. وفي ذلك السياق، ينبغي لبرشتينا، وبلغراد بصورة خاصة أن تقتنعا بضرورة استئناف المفاوضات.

ولئن كان الإحباط واليأس يتزايدان وسط كل المجموعات العرقية في المنطقة، فإن الإغراء باتخاذ مبادرات أحادية، وحتى العنيفة يتزايد بشكل خفي. وباقتراب لحظة الحقيقة لكوسوفو، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تدرك أنه لن يتم التوصل إلى حل دائم وثابت ومرض من دون احترام حقوق الجميع وتطلعاتهم المشروعة.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا ممتنون للإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير ييسين - بيترسن، ونرحب به ترحيبا حارا. ونعرب عن امتناننا أيضا للسيد كوفيتش على إحاطته الإعلامية.

إن مسألة كوسوفو واحدة من أشد مسائل الصراع المستعصية على الحل التي تواجه المجلس، على رغم حقيقة أن الكثير من الجهات الدولية الفاعلة، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) والاتحاد الأوروبي ومنظمة

المجالات المحددة، كبناء المنازل والمباني العامة التي نُهبت في آذار/مارس، ما زال من المؤسف أن نرى أنه، فيما يتعلق بالمسائل الأساسية كالوضع العام للأقليات، لم يتحقق شيء يذكر.

والمطلوب تبني موقف أكثر صرامة ضد الانتهاكات المطلقة العنان والمستمرة بصورة متكررة ضد الأقليات، المحرومة عمليا من حريتها في الحركة ومن حقوقها وحاجاتها الإنسانية الأساسية. ومع أن المؤسسات المؤقتة تتحمل المسؤولية الأساسية في تنفيذ المعايير والتخفيف من مخنة الأقليات، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ أيضا إجراءات ملموسة لتحسين الشروط الأمنية لتلك الجماعات، خاصة صرب كوسوفو.

ومن المشجع أن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر جرت في بيئة يسودها الهدوء والنظام. ولكن امتناع صرب كوسوفو عن المشاركة في الاقتراع يحبط جهود بناء مجتمع متعدد الأعراق، ويضر بحالة الأقلية الصربية. ومن المؤسف أن النداء البناء الذي وجهه بعض القادة الصربيين، بمن فيهم العديد من السلطات في بلغراد، لصالح المشاركة في الانتخابات، لم يلق اهتماما من سكان صرب كوسوفو.

لقد توصلت الأطراف السياسية في كوسوفو إلى اتفاق حول تشكيل حكومة ائتلافية للمقاطعة. وينبغي ألا يؤدي تشكيل تلك الحكومة إلى تفاقم التوترات في المنطقة. وإن الاعتدال ضروري لتسيير كوسوفو بأمان إلى مفاوضات الوضع النهائي. وحقيقة وجود خطط لإشراك أعضاء الأقليات في الوزارات الجديدة مشجعة، إلا أن الوجود الضعيف والمتناقض للأقليات في المؤسسات المؤقتة، يظل مثار قلق شديد.

مسائل أخرى كبيرة بل أكثر أهمية، مثل إجراء حوار حقيقي بين بلغراد وبرشتينا، ووجود الهياكل الصربية الموازية، ومشاركة كل العناصر الرئيسية في العملية الديمقراطية. إننا نرحب بالجهود التي بذلت بعد صراع آذار/مارس، بما في ذلك إعادة بناء الممتلكات الخاصة والمواقع الدينية والثقافية التي تعرضت للدمار أو الضرر.

ونعرب عن ارتياحنا لاعتقال ومقاضاة عدد من الذين حرضوا على الاعتداءات ضد طوائف الأقليات. ونلاحظ التقدم المحرز في الحكومة المحلية، وكذلك في التنمية الاقتصادية.

ونرحب أيضا بالتقييم الفني المعروض في تقرير الأمين العام، لكن التحدي القائم أمام المجلس الآن يتمثل في إيجاد أفضل طريقة لكوسوفو للمضي قدما. لقد تم طرح بعض المقترحات، ويجب أن يتحد المجلس في تفكيره، إن أمكن، فيركز على النهج الأفضل. ومن المؤكد أن المجلس لا يسعه أن يبقى المسألة قيد نظره لـ ١٠ سنوات أو ١٥ أو ٢٠ سنة، مثلما قال السيد كوفيتش في بيانه.

وفي الأشهر المقبلة، يجب أن يكون في مقدورنا طرح أفضل بديل لكوسوفو. وربما يمكن النظر في مقترح ممثل رومانيا، بشأن إيفاد بعثة إلى كوسوفو. وهذا يعني أن المجلس لن يناقش المسألة عن بعد، وإنما سيحصل على معلومات مباشرة من الميدان.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرف من الممثل الخاص ما إذا كانت الأمور تسير في الاتجاه الصحيح بالنسبة لتنفيذ المعايير. هل يمكن البدء في مناقشة حول الوضع النهائي لكوسوفو في منتصف العام القادم، كما هو مقرر لها؟ كذلك، ما هو تقييمه لأثر التعيين المتوقع لقائد جيش تحرير كوسوفو السابق، القائد هردينا، رئيسا للوزراء، على

الأمن والتعاون في أوروبا ومبادرة الاتفاق العالمي، تعمل، مجتمعة، في سبيل دعم كوسوفو ديمقراطية متعددة الطوائف. وذلك مصدر حيرة لنا، ربما بسبب حقيقة أن مجلس الأمن كان غائبا عندما بدأ الصراع وأنه لم يفعل شيئا إلى أن انتهى الصراع. صحيح أن مجلس الأمن اتخذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لكن القرار لم يتضمن إستراتيجية لحل الصراع.

بعد خمس سنوات من نظر المجلس في مسألة كوسوفو أصبحنا جميعا مدركين لما يجب عمله. والحقيقة أن الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام (S/2004/907)، تقول:

”يبدو أن هناك فهما عاما وتأييدا لاتباع استراتيجية متكاملة للمضي قدما في كوسوفو اعتبارا من الآن ولغاية منتصف عام ٢٠٠٥ وفي التحضير للعملية التي ستحدد وضع كوسوفو القانوني في المستقبل. وساد اتفاق عام بشأن ضرورة التركيز على الاقتصاد والأمن، وضرورة العمل مع بلغراد وإشراك صرب كوسوفو في العملية، وأهمية عملية المعايير“.

نحن جميعا نعرف ذلك. والتحدي القائم الآن هو كيف يمكن تحقيق كل تلك المفاهيم. لقد استمعنا من السفير ييسين - بيترسن هذا الصباح إلى أفكار شقيقة ونبيلة، واستمعنا إلى مقترحات مماثلة من ممثلين خاصين سابقين للأمين العام. والسؤال يبقى - ما هي العوامل التي تجعل الممثل الخاص للأمين العام الآن أكثر تفاؤلا من سلفيه؟ فقد وضعت ترتيبات مماثلة قبل متاعب آذار/مارس في كوسوفو، لكن ذلك لم يمنع المشكلة.

لقد عدد ممثل المملكة المتحدة بضع دلالات بسيطة لكنها مهمة، على التقدم نحو حل المشكلة. ولكن توجد

ثالثاً، أود أن أؤكد أن تنفيذ المعايير يبقى، في رأينا، مسألة لا تنازلات فيها. والتنفيذ هو في المقام الأول مسؤولية أبناء كوسوفو أنفسهم، وتحديدًا مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة - أي الحكومة والجمعية والرئيس.

ولا يمكن تحقيق تقدم في كوسوفو بدون تنفيذ المعايير بشكل فعال. ونريد لهذه الرسالة أن تبلغ القادة في كوسوفو. والأمر متروك لهم إن كانوا سيعودون إلى العمل في أسرع وقت ممكن بعد التوقف نتيجة الحملة الانتخابية.

السيد يانيس - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): نحن، أيضاً، نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جنسين - بيترسن، على عرضه الشامل والجدير بالاهتمام لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونود أيضاً أن نشيد به على العمل الذي يقوم به كرئيس لتلك البعثة. وأرحب كذلك بحضور السيد كوفيتش، رئيس مركز التنسيق لصربيا والجبل الأسود ومنسق جمهورية صربيا المختص بكوسوفو وميتوهيا.

وإسبانيا تؤيد تماماً البيان الذي سيدي به ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

إننا نشرك الأمين العام تقييماً بشأن المستوى الذي بلغه استيفاء المعايير في كوسوفو، إلى جانب الحاجة إلى بذل جهود متضافرة لتحقيق تقدم أكبر في تنفيذ تلك المعايير. ومن الواضح أن المهمة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة يجب أن تتمثل في تحقيق تقدم في المجالات الثمانية، مع ضرورة تحديد الأولوية من حيث الإجراءات بالنسبة لكل معيار على حدة.

ونرحب بكون الانتخابات العامة التي جرت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر قد تميزت بالهدوء، وإن كنا نأسف لعدم مشاركة صرب كوسوفو فيها. والآن، والحكومة الجديدة في كوسوفو توشك على تولي العمل، نرى من الضروري أن ينصب التركيز على تنفيذ المعايير، التي ما زالت

عملية تنفيذ المعايير وعلى المناقشات الجارية بشأن الوضع النهائي لكوسوفو.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني على البيان الوافي جداً الذي أدلى به الممثل الخاص للأمين العام. كما أود أن أشكر ممثل صربيا والجبل الأسود.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدي به ممثل هولندا في وقت لاحق باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي. وسوف أكتفي بإبداء بضع ملاحظات موجزة.

أولاً، إن فرنسا تؤيد تماماً العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام منذ الصيف. فديناميته وتواجهه في الميدان وقدرته القيادية هيأت مناخاً جديداً وبناء جديداً لجهود المجتمع الدولي في كوسوفو. وبالتالي، نود أن نشكره وأن نشجعه. ونعرب أيضاً عن امتناننا للجنرال دي كرمابون، قائد قوة كوسوفو، الذي يعمل بتنسيق وثيق مع السيد جنسين - بيترسن في تنفيذ أنشطة الوجود العسكري الدولي في كوسوفو الرامية إلى تحقيق الاستقرار.

ثانياً، لقد درسنا تقرير الأمين العام عن تنفيذ المعايير في كوسوفو، الذي نشر في الأسبوع الماضي، دراسة متأنية. ونؤيد الملاحظات التي تضمنتها تلك الوثيقة. وبالأخص، فإننا نشرك الأمين العام شعوره بالإحباط إزاء بطء تنفيذ المعايير والتقدم المحدود الذي تحقق خلال الشهور الأخيرة. ونناشد مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو أن تعمل دون إبطاء بغية إحراز تقدم ملموس بشأن المعايير. فكل من هذه المعايير الثمانية له أهميته، وإن كنا نؤيد منهج الممثل الخاص في تحديد مجالات العمل ذات الأولوية لكل معيار من المعايير، وذلك دعماً لحماية الأقليات واللامركزية وعودة اللاجئين ومكافحة الجريمة وإرساء حكم القانون. ونتوقع من المؤسسات المؤقتة نتائج إيجابية بشأن تلك المسائل الملحة.

التطور، ينبغي أن يتم نقل الاختصاصات المتصلة بالأمن بأقصى درجات الحذر، وأن يحتفظ الممثل الخاص بالسلطة العليا على جميع قوات الشرطة في كوسوفو.

وفضلاً عن ذلك، نرى أن من الضروري استئناف وتعزيز الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد، في ضوء تقييم تنفيذ المعايير الذي سيجريه هذا المجلس في منتصف عام ٢٠٠٥، والذي يمكن أن يفضي، بدوره، إلى عملية تحديد المركز القانوني لكوسوفو في المستقبل. ولا بد للعاصمتين أن يكون بينهما حوار مستمر.

أخيراً، أود أن أشير إلى أهمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، التي يقوم الاتحاد الأوروبي بدور بالغ الأهمية في إطارها. فالتنمية الاقتصادية التي يجب أن تركز على إطار قانوني ملائم، أمر أساسي إن كان للتقدم أن يستمر في المجالات الأخرى، ولثقة أن تتولد وللاستقرار أن يتحقق بين مختلف عناصر السكان في كوسوفو.

وتؤيد إسبانيا وضع استراتيجية متكاملة للمضي قدماً في استيفاء المعايير في كوسوفو بغية أن يتم ذلك قبل التقييم الذي سيجري في منتصف عام ٢٠٠٥. ويبقى الهدف في هذا المجال إقامة كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق على أساس سيادة القانون ومندمجة تدريجياً في الهياكل الأوروبية.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2004/907) والسيد ييسين - بيترسن على المعلومات الإضافية التي قدمها. لقد استمعت باهتمام إلى البيان الهام الذي أدلى به السيد كوفيتش. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن التقدير للسيد ييسين - بيترسن على جهوده النشطة منذ توليه مهام منصبه. وأنا على ثقة بأنه سيستمر في المستقبل بأدائه المتميز للولاية التي أناطها به قرار مجلس الأمن ذو الصلة.

تتطلب الكثير من العمل. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء التقدم المحدود في مجالات رئيسية، مثل عودة النازحين واللاجئين وجهود المصالحة، وأيضاً في مجال الأمن وحرية التنقل للأقليات.

ومما يثير القلق - وبالأخص نتيجة لأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس - أن عدد النازحين قسراً في عام ٢٠٠٤ أكبر من عدد من استطاعوا العودة إلى ديارهم، رغم الجهود المبذولة لإعادة بناء المساكن والمدارس بعد تلك الأحداث. ولذلك، ثمة حاجة إلى سياسة أكثر طموحاً لتشجيع العودة، على أن تنطوي بوضوح على عرض مستقبل جذاب وذو مصداقية على الصرب وأبناء الأقليات الأخرى في كوسوفو المتعددة الأعراق.

أما فيما يتعلق بالأمن، فنأمل أن تسهم المجالس المحلية لمنع الجريمة في معالجة الشواغل المشروعة لأبناء الأقليات المختلفة. وعلى نفس المنوال، فإن قوة كوسوفو، وإسبانيا مساهم نشط فيها، ستواصل القيام بدور أساسي في الحفاظ على الأمن. غير أن الأمن لن يكون مستداماً على المدى الطويل إلا إذا قامت المؤسسات المؤقتة بوضع برنامج عريض يخاطب صرب كوسوفو وأبناء الأقليات الأخرى - برنامج يشتمل على خطوات ملموسة، بما في ذلك إجراءات لتعيين أبناء الأقليات في الإدارة العامة على مختلف مستوياتها. وفي الوقت نفسه، قد يكون من الملائم أن نفكر في نقل بعض الاختصاصات إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة - الأمر الذي قد يرى الممثل الخاص للأمين العام ضرورة عمله في الوقت الملائم.

وكما ذكر الأمين العام، ينبغي أن ترتبط هذه العملية بالمسؤولية والمساءلة من جانب المؤسسات المؤقتة، مما يعني تعزيز عملية الرصد، بما فيها قيام الممثل الخاص للأمين العام بفرض جزاءات، حسب الاقتضاء. فإذا ما حدث ذلك

كوسوفو، وعلى جهوده. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر على البيان الذي أدلى به السيد كوفيتش باسم مجلس الوزراء في صربيا والجبل الأسود.

وقد لاحظنا ما جاء في التقرير من أنه لئن كان قد تم إحراز بعض التقدم، فإنه كان متفاوتا ومحدودا، وأن المعايير لم يتم استيفائها حتى الآن. ولهذا السبب نعتقد أن من المناسب تطوير استراتيجية متكاملة للفترة من هذا التاريخ حتى منتصف ٢٠٠٥، ومن ثم إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز ولاستيفاء المعايير في منتصف عام ٢٠٠٥.

إننا نتفق مع التشديد على الاقتصاد وعلى الأمن، فهما دعامة الاستقرار والتنمية للمجتمع بأسره. ولكن هذا لا يعني حرف الانتباه عن الميادين الأساسية الأخرى، مثل الحوار مع بلغراد، على سبيل المثال، أو مشاركة صرب كوسوفو، أو استيفاء المعايير الثمانية.

إن انتخابات الجمعية الوطنية في كوسوفو، التي جرت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بسلام وحرية، وبطريقة صحيحة، تمثل شوطا هاما في تعزيز المؤسسات المؤقتة في كوسوفو، وفي عملية تثبيت الاستقرار واستعادة الحياة العادية. ومع ذلك، لا بد من الإعراب عن القلق إزاء عدم مشاركة صرب كوسوفو.

وبالمثل نلاحظ باهتمام المرفق الأول للتقرير المعروض علينا (S/2004/907)، الذي يعرض نواحي القصور والإنجازات والتحديات المتبقية في استيفاء المعايير. وفي ضوء السجل المتضمن في المرفق، ينبغي الاستمرار في بذل الجهود في المجالات الأساسية، مثل عودة المشردين والمصالحة وحرية التنقل للأقليات في كوسوفو، وخاصة بالنسبة للصرب في كوسوفو. ومن الأمور الأساسية الاستمرار في اتخاذ تدابير للمحافظة على سيادة القانون وضمن احترامه من خلال محاكمة مرتكبي أعمال العنف ومصادرة الأسلحة غير

لقد دخلت كوسوفو مرحلة حاسمة. وتطور الحالة فيها سيقر اتجاه المستقبل الذي ستتخذه كوسوفو ومستقبل الاستقرار في منطقة البلقان. وقد اعتقدنا دائما أن الحل الشامل والمرضي لمسألة كوسوفو يجب أن يستند إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونرحب بالخطوات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة للتعامل مع الوضع الناشئ عن أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس، وفي استيفاء المعايير.

ولكننا نلاحظ قلة التقدم المحرز في بعض النواحي الرئيسية، بما في ذلك عودة المشردين وحماية الأقليات وحرية التنقل. ونأمل أن يبذل زعماء كوسوفو، بالتعاون النشط مع بعثة الأمم المتحدة، المزيد من الجهود في المجالات المشار إليها أعلاه، من أجل تعزيز الثقة والمصالحة بين الطوائف بشكل فعال، مما سيؤدي بالتالي إلى إرساء أساس متين للعيش في وئام فيما بينها. ونأمل كذلك أن يستأنف قريبا الحوار المباشر بين مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وبلغراد. فمن شأن ذلك أن تكون له أهمية بالغة لحدوث تطور إيجابي للحالة في كوسوفو.

لقد أحطنا علما بالاستراتيجية الشاملة والمتكاملة المقترحة من قبل الأمين العام من أجل المضي قدما. ونتفق مع أهمية تنفيذ المعايير ومع الحاجة إلى التركيز على الاقتصاد والأمن من أجل تحقيق تحسينات حقيقية في حياة جميع الطوائف في كوسوفو. ونتطلع إلى توصيات ملموسة من الأمين العام بهذا الشأن.

السيد مونيز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن الشكر على عرض الممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين ييسين - بيترسن، لتقرير الأمين العام عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

المشاركين، بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة، ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، والزعماء السياسيين المحليين، وغيرهم من المجموعات، سيكونون جميعاً في وضع يمكنهم من اتخاذ إجراءات أكثر فعالية من أجل أن تتحقق في كوسوفو تعددية الأعراق والديمقراطية المستقرة، وأن تحتضن جميع مواطنيها من دون إقصاء أحد.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي سيُدلي به في وقت لاحق اليوم ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي. ونود كذلك أن نشكر الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية، وقد استمعنا باهتمام إلى بيان السيد كوفيتش.

وقد وفر لنا تقرير الأمين العام وإحاطة السيد جيسين - بيترسن الإعلامية هذا الصباح تحليلاً دقيقاً لعملية تنفيذ المعايير. سمحوا لي أن أبرز بعض الجوانب القليلة التي تعتبرها ألمانيا ذات أهمية خاصة.

إننا نرحب بأن تنظيم وعقد الانتخابات العامة في كوسوفو قد تم الاضطلاع بهما بأسلوب محترف. لقد كانت الانتخابات حرة ونزيهة. وإن ذلك تطور إيجابي ومشجع فيما يتعلق بعملية إرساء الديمقراطية في كوسوفو. ومع ذلك فإن من المؤسف أن مشاركة صرب كوسوفو في العملية الانتخابية كانت بأعداد ضئيلة. ونرى أن النداء الذي وجهته سلطات بلغراد لصرب كوسوفو بعدم المشاركة في التصويت أمر غير مسؤول. إننا نناشد بقوة صرب كوسوفو أن يحتلوا أماكنهم في الجمعية وأن يشاركوا في الأفرقة العاملة في بريشتينا. وذلك أفضل مكان وأفضل وسيلة بالنسبة لصرب كوسوفو لمعالجة شواغلهم المشروعة.

فيما يتعلق بعملية تنفيذ المعايير، فإننا نتفق مع الأمين العام في تحليله بأن هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل تحقيق استعراض إيجابي في عام ٢٠٠٠. إننا نحتاج إلى المزيد

القانونية وقمع الجريمة المنظمة. ومن جانبنا، نعتقد أن إحراز التقدم ينبغي أن يستمر في مجالات التشريع الاقتصادي، والخصخصة، وحماية الضرائب، وتأسيس نظام الميزنة العامة.

كما نعتقد أن من الملائم قيام بعثة الأمم المتحدة باستعراض شامل لوظائفها وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ومن الملائم أيضاً نقل الاختصاصات التي لا تؤثر على السيادة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ونعتقد أن من الأمور الأساسية أيضاً أن نقل الاختصاصات ينبغي أن يتضمن زيادة في المسؤوليات والخضوع للمساءلة بالنسبة لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تحت مراقبة وإشراف الممثل الخاص للأمين العام.

إن مشاهد أعمال العنف التي وقعت في آزار/مارس وجرّت الإشارة إليها في المجلس يجب ألا تنسى. ويبدو لنا أن الحوار هو الوسيلة الأساسية للحيلولة دون تكرار مثل هذه الأعمال، ولذلك نحن مهتمون إلى حد كبير بالجهود المبذولة لدفع الألبان والصرب في كوسوفو إلى التعاون فيما بينهم. ويبدو لنا من غير المقبول أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وزعماء الأحزاب لم يقوموا بإجراء التحقيقات لكشف المسؤوليات أو الإهمال من جانب السلطات العامة فيما يتعلق بأعمال العنف التي وقعت في آزار/مارس، ولم تصدر عنهم إدانة لما أذاعته وسائل الإعلام من تحريض على أعمال العنف الطائفية.

إننا نتفق مع الرأي بأن التحدي الأساسي أمام مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وقادة كوسوفو السياسيين هو الضمان بأن استيفاء المعايير سيؤدي إلى جني فوائد ملموسة ومستدامة لجميع سكان كوسوفو. ولذلك، فإن الحوار بين بريشتينا وبلغراد، وبين بعثة الأمم المتحدة والجمعية الوطنية في كوسوفو، عنصران أساسيان في نجاح هذه العملية. ونحن نشق بأنه مع تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، فإن جميع

المتحدة المؤقتة في كوسوفو. إن ألمانيا تشاطره على نحو كامل الأولويات التي وضعها، وسنستمر في تقديم دعمنا الكامل للمساعدة في تنفيذها.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بالسيد جيسن - بيترسن في مجلس الأمن وأن أشكره على عرضه تقرير الأمين العام وكذلك على إبلاغ المجلس بآخر التطورات عن عمل بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. إن باكستان سوف تستمر في توفير دعمها الكامل للسيد جيسن - بيترسن في جهوده التي يبذلها من أجل إقامة مجتمع متعدد الأعراق ومتسامح وديمقراطي وسلمي في كوسوفو. وكذلك نود أن نحیی وجود السيد كوفيتش في مجلس الأمن اليوم.

وفقاً للفقرة ٣ من تقرير الأمين العام فإن كوسوفو "بدأت العودة إلى المسار الصحيح فيما يخص استيفاء المعايير". ويصف التقرير التقدم الملموس والمشجع في بعض المجالات من أجل استيفاء هذه المعايير منذ أحداث الشغب في آذار/مارس، حتى وإن كان هذا التقدم غير منتظم ومحدوداً. وكانت عملية الانتخابات لجمعية كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر. من أكثر التطورات الإيجابية في عملية الاستقرار والتطبيع في كوسوفو. ونرحب بالنتائج الإيجابية لهذه الانتخابات، ولكننا نأسف لأن صرب كوسوفو لم يشاركوا فيها.

إننا نؤيد جميع الجهود التي تهدف إلى التواصل مع صرب كوسوفو وإشراكهم في جمعية كوسوفو والعمل معهم من أجل تهئية الظروف المناسبة من أجل حياة عادية في كوسوفو. وفي ذلك الصدد من الختمى أن الهياكل الموازية ينبغي تفكيكها. وفي نفس الوقت، من المهم بشكل مماثل أن نتعامل مع الشواغل الأساسية لصرب كوسوفو والأقليات الأخرى. ومن بين الشواغل الأساسية لصرب كوسوفو

من التقدم، ولا سيما في مجالات الأمن والعودة المستدامة وحرية التنقل. لقد كانت أحداث آذار/مارس الماضي بمثابة نكسة كبيرة في هذا الصدد.

ومن جهة أخرى فإننا نتفق مع الرأي الوارد في التقرير بأن كوسوفو بدأت العودة إلى المسار الصحيح فيما يخص استيفاء المعايير. إن المؤسسات المؤقتة قد زادت من الجهود التي تبذلها في عملية التنفيذ. إنها لأخبار جيدة. فستكون الآن مهمة ومسؤولية حكومة كوسوفو الجديدة أن تواصل المسيرة في هذا الاتجاه الإيجابي. فلن يمكننا بغير الاضطلاع بتلك المهمة أن نوجد الأساس اللازم لتحقيق نتائج إيجابية للاستعراض الشامل الذي يجري في منتصف عام ٢٠٠٥. وإذ نذكر بالبيان الرئاسي المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/26)، فإننا نؤكد من جديد على التزامنا بعملية الاستعراض هذه على أساس عمليات التقييم التي يجريها، ضمن آخرين، الممثل الخاص وفريق الاتصال.

تعلق ألمانيا أهمية عظمى على إصلاح الحكومة المحلية وعملية اللامركزية. وننتطلع إلى الإسراع بالبداية في المشروعات التجريبية الأولى على أساس الوثيقة الإطارية. ويجب أن تأخذ في الاعتبار قضايا من قبيل حماية حقوق طوائف الأقليات وأمنها. ويحدونا الأمل في أن تضطلع بلغراد بدور بناء في عملية إصلاح الحكومة المحلية وأن تقبل العرض الذي قدمه الممثل الخاص بإرسال مستشارين إلى فريق الاتصال ذي الصلة في بريتشينا.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بتقديم الشكر إلى بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو على جميع الجهود التي تبذلها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبأن أشيد أيضاً بالسيد جيسن - بيترسن على التزامه الرائع وعلى الدينامية الجديدة التي أضفهاها على نشاطات بعثة إدارة الأمم

طريق إيجاد السبل التي تعزز تقرير المصير لجميع أهل كوسوفو، مع السعي لاحترام حقوق ومصالح الأقليات في كوسوفو. وذلك، في رأينا، أفضل السبل من أجل تحقيق الأمل في السلام والاستقرار وإنهاء إرث الحرب في المنطقة.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): نود أن نتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية حول الوضع في كوسوفو. ونشيد أيضا بممثل حكومة صربيا والجبل الأسود لمشاركته الممتازة في مناقشاتنا.

وإننا نقدر كثيرا تقرير الأمين العام حول أنشطة بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، ولا سيما مرفقه الأول المتعلق بالتقييم الفني لتنفيذ كل من المعايير الثمانية التي حددتها الإدارة المؤقتة. ومكننا التقرير من تقييم العمل الذي ما زال يتعين إنجازه بغية تحقيق الأهداف التي حددتها سياسة "المعايير قبل المركز"

وتتعلق ملاحظتنا بشكل أساسي بإجراء الانتخابات التشريعية وبحالة الأقليات وتعزيز التنمية الاقتصادية في الإقليم. وفي رأينا بالذات، يشكل نجاح الانتخابات التشريعية الأولى في كوسوفو، التي نظمتها المؤسسات المؤقتة، مؤشرا هاما على التطورات الإيجابية التي حدثت في الحالة في كوسوفو بعد الأحداث المفجعة التي وقعت في آذار/مارس عام ٢٠٠٤. ونعزي هذا النجاح إلى جهود الذين عملوا بأسرع ما يمكن لتحقيق الاستقرار ولتطبيع الحالة في الإقليم ولتهئية الظروف للإجراء السليم للانتخابات. ويحظى الدور الأساسي الذي اضطلعت به المؤسسات المحلية، مثل اللجنة المركزية للانتخابات، بأهمية خاصة. كما نرحب بإجراءات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، اللتين نسقتا إجراءاتهما بغية كفالة الأمن والنظام اللازمين لإجراء أي انتخابات تتسم بالشفافية ويمكن التعويل عليها.

أمنهم وحريتهم في التنقل والعودة المستدامة للاجئين والمشردين داخليا.

إن التنمية الاقتصادية أيضا من الأمور الأساسية للنجاح في كوسوفو. وإننا نتفق تماما في الرأي، كما هو وارد في تقرير الأمين العام، بأن مثل هذه التنمية ضرورية ليس من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة فحسب، بل أيضا من أجل تحسين الاستقرار والأمن على وجه التحديد. وبينما أن مشروعات بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ذات الآثار السريعة مفيدة بلا شك، إلا أن الحل الحقيقي يكمن في تقديم المساعدة الاقتصادية والاستثمارات على كل من المدى المتوسط والطويل. وما زلنا نشجع المانحين الدوليين، ولا سيما الدعم الأوروبي، في تلك المجالات.

ومن الأهمية بمكان أيضا ضرورة استئناف وتنظيم الحوار فيما بين بلغراد وبريتشينا، ليس من أجل تيسير تنفيذ المعايير فحسب، بل أيضا من أجل تعزيز بناء الثقة فيما بين الجانبين. إن حوارا مستداما وذا مغزى في هذا المجال يعتبر، في رأينا، من المسائل الرئيسية لتحقيق السلام في هذه المنطقة.

وفي رأينا أن ما تم إحرازه من تقدم في مسألة المعايير، وإن كان محدودا، إلا أنه ما زال ضعيفا، وسيظل ضعيفا حتى يتم التعامل مع المسألة الأكثر إلحاحا - وهي الوضع في كوسوفو. وإننا إذ نتفق مع الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام بأن "ترجمة التقدم المحرز في استيفاء المعايير إلى تغيير ملموس ومستدام في كوسوفو يعود بالفائدة على سكان كوسوفو قاطبة"، نعتقد أن التقدم الحقيقي سيكون وهما ما لم يتم أيضا تسوية الوضع النهائي في كوسوفو. ولذلك سنستمر في تشجيع اعتماد نهج الوضع مع استيفاء المعايير. ويستهدف مثل النهج استيفاء المعايير في كوسوفو بالتزامن مع السعي لتوضيح مسألة الوضع الشرعي في كوسوفو، بما في ذلك عن

خاص وتؤدي إلى تقويض تدابير بناء الثقة الرامية إلى تشجيع عودة الأشخاص المشردين. وبالتالي لا بد من إدانة تلك الأعمال بأقصى قوة. وللأسف فإن سلطات المؤسسات المؤقتة في كوسوفو لم تعرب صراحة عن إدانتها لتلك الأعمال. ويجب أن تعتبر عودة الأشخاص المشردين عنصراً حاسماً في تقييم عملية التطبيع. وناشد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو أن تريدنا من أنشطتهما الرامية إلى ضمان حرية التنقل للأقليات أينما كانت هذه الحرية مهددة. ولا بد من توفير الأمن بطريقة توحى بالثقة في جميع المجتمعات.

ولا بد من تعزيز مكافحة الإفلات عن العقاب على أعمال المضايقة المرتكبة ضد الأقليات ولا بد من أن تصبح أولوية بالنسبة للبعثة والنسبة للوزارة الجديدة لشؤون الطوائف وحقوق الإنسان وعمليات العودة. ونرحب بالقرار الذي اتخذته القادة السياسيون في كوسوفو بإنشاء تلك الوزارة الجديدة، ونعتبره قراراً حسن التوقيت. ويمكن للوزارة أن تصبح ولا بد لها أن تصبح مشاركة في النهوض بالحوار بين الطوائف ومع بلغراد ومع المنطقة. وتلك أفضل طريقة لضمان التماسك بين مختلف الفئات العرقية في كوسوفو. ويجب أن تفعل الوزارة كل ما هو ممكن لتزويد تلك الفئات بالظروف المواتية لتطويرها الكامل. وهنا، فإننا نشجع البحث عن أوسع توافق في الآراء على تنفيذ الاستراتيجية والمتكاملة المزمعة - وهي استراتيجية تأخذ في الحسبان اتباع النهج دون الإقليمي في إنشاء عملية لتحديد مستقبل إقليم كوسوفو.

وفي الختام، فنشاطات تماماً رأي الأمين العام فيما يتعلق بأهمية تسريع التنمية الاقتصادية للإقليم. ويجب أن يشكل ذلك موضوعاً أساسياً للاستراتيجية طويلة الأجل وللإصلاحات اللازمة لضمان أنها لا بد أن تنفذ بشكل دؤوب. ونرحب بالعملية الديناميكية للخصخصة والإنشاء

وهنا، نلاحظ مع شعور كبير بالارتياح أن الحملة الانتخابية والاقتراع أجريا من دون وقوع مخالفات ومن دون وقوع حوادث تذكر.

وكان المستوى الأدنى لإدلاء الناخبين بأصواتهم مقارنة بالأصوات السابقة أمراً يدعو إلى الأسف. ومن الواضح أن الحالة ربما كانت ستصبح مختلفة تماماً لو لم تقع أحداث آذار/مارس، ولو لم يضطر عدد كبير من الناخبين المحتملين إلى مغادرة الإقليم، ولو تعاونت السلطات الصربية في تنفيذ برنامج تسجيل الناخبين بالبريد للاجئين وشجعت، بطريقة حسنة التوقيت، المشاركة النشطة وغير المشروطة لصرب كوسوفو.

ويذكر تقرير الأمين العام (S/2004/907)، ضمن الشروط التي وضعتها السلطات الصربية، إنشاء سلطات صربية محلية معترف بها دولياً في المناطق المأهولة بصرب كوسوفو. وبدأت تلك المطالب بالنسبة لنا مخالفة لرؤية كوسوفو المتعددة الأعراق التي ينبغي أن تدار عن طريق الهياكل المحلية المحايدة من وجهة نظر عرقية. وفي رأينا، فإن ذلك هو الاتجاه الذي ينبغي أن يمضي فيه الإصلاح المزمع للإدارة المحلية في كوسوفو. ويشكل التفرد العرقي مرادفاً للاستبعاد، ويشكل الاستبعاد مصدراً للإحباط والصراع. كما أن لدينا شواغل فيما يتعلق بحقيقة أن المؤسسات المؤقتة في كوسوفو من جانبها لم تشجع بشكل نشط المزيد من تمثيل الأقليات. ويجب أن يقاس التقدم في كوسوفو نحو تحقيق التطبيع السياسي من حيث إدماج الأقليات.

ونرحب بالجهود الكبيرة التي بذلت لإصلاح الضرر المادي والنفسي الذي سببته أحداث آذار/مارس ٢٠٠٤. وكانت إعادة بناء المنازل والمدارس أمراً يدعو إلى التشجيع بقدر كبير. بيد أن أعمال تخريب المنازل التي أعيد بناؤها ولكن لم تتم المطالبة بها من جديد بعد مسألة مؤلمة بشكل

وتشكل اللامركزية عنصرا أساسيا في حماية حقوق الفئات العرقية. وكما أوصى تقرير إيدي، فإن البعثة بدأت العملية الهامة لتطوير السبل لنقل المزيد من السلطات إلى مستوى المجتمع. وستمكن تلك العملية المجتمعات المحلية وتعزيز المزيد من إصلاح الحكومة المحلية. وتوفر اللامركزية آلية جوهرية لحماية حقوق الأقليات، مما يجعلها عنصرا يحظى بالأولوية في التطور السياسي لكوسوفو. ونعترف بمصلحة بلغراد في تلك العملية ونرحب بأفكارها، التي يمكن أن تثري العملية التي تقودها بريشتينا. ونحن ملتزمون باللامركزية ومستعدون لمساعدة الممثل الخاص للأمين العام في ذلك المجال إذا طلب ذلك.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على التزام حكومتي ببيان مجموعة الاتصال لشهر أيلول/سبتمبر، الذي نص على أن مستقبل كوسوفو، مثل مستقبل كل المنطقة، هو بوصفها جزءا من أوروبا. ولا بد أن يشمل الأساس لأي تسوية تعزيز الأمن والاستقرار في البلقان. وكما تنص وثيقة المعايير الخاصة بكوسوفو، فإن مستقبل كوسوفو يجب أن يكون مستقبلا يكون فيه جميع الأشخاص، بغض النظر عن الخلفية العرقية والجنس والدين، أحرارا يعيشون ويعملون ويسافرون دون خوف أو عداوة أو خطر، وحيث يوجد تسامح وعدالة وسلام للجميع.

وستوقف موقفنا حيال مستقبل كوسوفو بقدر كبير على مدى تطابق ذلك البيان مع الحقيقة على أرض الواقع في كوسوفو، وخاصة فيما يتعلق بصرب كوسوفو والطوائف غير الألبانية. وسيسهم إنشاء كوسوفو تلك في تحريك منطقة البلقان الغربية نحو التكامل الأوروبي. وتعني تلك المؤشرات أن كوسوفو لن تعود إلى الحالة التي كانت السائدة هناك قبل آذار/مارس ١٩٩٩.

المحتمل لو كالة لتشجيع الاستثمارات، فضلا عن ترشيد السياسات الضريبية. وتلك التدابير ضرورية لتعزيز قاعدة اقتصاد السوق في المنطقة، فضلا عن حماية حقوق الملكية، التي يمكن أن تسهم بقدر كبير نحو تحقيق الاستقرار في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سادلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة. ونشكره على عمله الشاق وقيادته المقتدرة في كوسوفو، ونتطلع إلى مواصلة العمل معه بشكل وثيق. كما نرحب بالرؤى العميقة التي قدمها للأمم المتحدة السفير كاي إيدي ممثل النرويج.

وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بإنشاء كوسوفو الآمنة والمستقرة والديمقراطية والمتعددة الأعراق. وفي ذلك السياق، نهني شعب كوسوفو على إجراء انتخابات مفتوحة وديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر. ونشجع جميع الأشخاص في كوسوفو على أن يشاركوا بشكل نشط في العملية السياسية، بمن فيهم الأشخاص الذين اختاروا ألا يصوتوا. فالمشاركة تمثل الطريقة الأفضل للجميع في كوسوفو لتعزيز مصالحهم.

إن المسؤولية الأساسية للحكومة المؤقتة المقبلة في كوسوفو هي تسريع تنفيذ المعايير، قبل الاستعراض الذي سيجري في منتصف عام ٢٠٠٥. ولكن بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو تضطلع بدور أساسي في تلك العملية. وحددت البعثة، في ظل القيادة المقتدرة للممثل الخاص للأمين العام، أولويات تنفيذ المعايير بغية التركيز على ضمان توفير الأمن والحماية لجميع الفئات العرقية. ونحن نؤيد بالكامل جهود الممثل الخاص.

الحالي في كوسوفو وخطوات الإصلاح كما تم عرضها في تقرير السيد عيد.

فيما يتعلق بالوضع في كوسوفو: ما زال التوجه الإيجابي إلى التصدي لعنف آذار/مارس مستمرا. وكما يذكر تقرير الأمين العام، فإنه تم إحراز "بعض التقدم الملموس والباعث على التفاؤل" يتم بناء المنازل والمدارس. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالقيادة الكوسوفية على مجهوداتها. لكن مع ذلك، سيتطلب الأمر وقتا أطول لإعادة بناء ثقة الضحايا. إن الامتداد الهيكلي إلى ضحايا المجتمعات والجماعات المحلية هو الخطوة الهامة الموالية الآن. يجب أن يتضمن هذا تحقيقا شاملا بشأن الذين أوجدوا بيئة مكنة للعنف، مثل بعض المنافذ الإعلامية. وقد يتعذر تجريمها جنائيا، لكنها مسؤولة أخلاقيا، وبالتالي لا يجوز أن تكون أقل خضوعا للمساءلة. وكما يصف التقرير، بعد الانحراف عن الخط في آذار/مارس، بدأت كوسوفو تعود إلى مسارها للوفاء بتنفيذ المعايير. إن الأولوية الفورية للكوسوفيين الآن هي جعل الحكومة الجديدة تباشر العمل. وبالرغم من الابتعاد المخيب للآمال لصرب كوسوفو عن المشاركة في الانتخابات، فإن الحكومة يجب أن تكون ممثلة لكل السكان. وسيكون عليها أن تعمل بشكل فعال على المعايير ذات الأولوية.

يكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد أنه لا يمكن تحقيق كوسوفو متعددة الطوائف وديمقراطية إلا إذا تم ضمان تنفيذ المعايير. وهذا يتطلب تحركات بناءة من قبل الحكومة الجديدة ومن قبل الأقليات نفسها وطاقة متجددة من قبل بريشتينا وبلغراد كليهما للانخراط في الحوار يدعمهما في ذلك المجتمع الدولي. كما يتوجب على بلغراد أن تضطلع بدور بناء وملتزم في تمكين كوسوفو من تنفيذ المعايير. وفي هذا الصدد، ستكون للتقرير المقبل للأمين العام أهمية كبرى. وسيركز الممثل الخاص للأمين العام أكثر من ذي قبل على المعايير التي تعد أساسية لبناء كوسوفو متعددة الطوائف. وما زال ثمة

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل هولندا، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة للانضمام إليه بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فضلا عن أيسلندا والنرويج، بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

دعوني أبدأ بالإعراب عن الشكر للممثل الخاص، السيد يسين - بيترسن، على إحاطته الإعلامية، ونشيد ببدائته السلسة في هذا الوضع المليء بالتحديات.

قبل أسبوعين ناقش مجلس الأمن الوضع في البوسنة والهرسك. وذكر الممثل السامي، اللورد آشدون، أن البوسنة تنتقل من "عهد دايتون" إلى "عهد بروكسل". ويوفر المنظور الأوروبي للسلام والتقدم لبلدان المنطقة حافزا حقيقيا وهاما لاستبدال الصراع والمواجهة بالمصالحة والإصلاحات. وإنه لمن مصلحة الاتحاد الأوروبي مساعدة المنطقة على الاندماج أكثر في الهياكل الأوروبية - الأطلسية. وعلى تلك الخلفية، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم مع المنطقة من خلال عملية استقرار وانتساب شاملة. وعلى نفس الخلفية، سيتسلم الاتحاد الأوروبي في غضون ثلاثة أيام أهم دور لإرساء الاستقرار من منظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة.

أخيرا، وعلى تلك الخلفية، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بشدة بأن يكون جزءا من النقاش بشأن مستقبل كوسوفو. دعوني أتناول اليوم باختصار قضيتين: الوضع

ثمة عنصر حاسم لمستقبل كوسوفو هو التنمية الاقتصادية. وقد حلل تقرير عيد بشكل واضح الأثر المضر للوضع الاقتصادي القائم في كوسوفو. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاستجابة إلى النداءات الموجهة إليه بصياغة وتنفيذ خطة اقتصادية في توافق مع ولايته. بمقتضى الركن الرابع لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو والإطار الدستوري. والاتحاد الأوروبي، إدراكا منه لقيمة استراتيجية اقتصادية إقليمية ذات توجه إقليمي، ينوه بأهمية تولي حكومة كوسوفو لمسؤولية أكبر عن الاقتصاد، ويقف على أتم الاستعداد للمساعدة على بناء قدرة حكومة كوسوفو على تصميم مثل هذه العملية والسير بها قدما. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعمل فريق الاستراتيجية الاقتصادية وتحديد المشاريع المشترك بين بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة ويتطلع إلى التعاون الوثيق مع المؤسسات المؤقتة وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في التخطيط للتنمية وفي تحديد الاحتياجات المضبوطة.

أخيرا وليس آخرا، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما تطوير استراتيجية شاملة ومتكاملة لكوسوفو أكثر والرقي بها. ويجب أن تقدم الاستراتيجية لقيادة وسكان كوسوفو فرصة لإظهار نواياهم في إقامة كوسوفو ديمقراطية متعددة الطوائف. وبناء على ذلك، سيقدم ذلك في النهاية أساسا لمباشرة عملية تحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل سويسرا، السفير موريه. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد كان المجتمع الدولي وما زال ملتزما التزاما قويا في كوسوفو لما يزيد عن خمس سنوات. ولقد أجبرت الأحداث المؤسسة

نقص في التقدم في مجالات عودة الأقليات وتوفير الأمن للأقليات وحرية التنقل وإصلاح الحكومة المحلية. ويجب مضاعفة جهود الإعمار، خاصة مع قدوم أشهر الشتاء.

بالعودة إلى الإصلاحات بعد تقرير عيد، نرى أن الأمين العام نظم خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة سلسلة من المشاورات بشأن تقرير عيد مع البلدان الأعضاء الأساسية وفريق الاتصال والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي. ونشيد بالأمين العام على نهجه الشامل للجميع ونشاطه استنتاجه بأن ثمة توافقا واسعا بشأن عدد من التدابير الهامة. وتقوم التدابير أساسا على تحديد التحركات ذات الأولوية في إطار معايير كوسوفو ونقل صلاحيات إضافية إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وخضوع المؤسسات الانتقالية لمساءلة أكبر وإشراف أقوى من قبل الممثل الخاص للأمين العام.

وفيما يتعلق بنقل الصلاحيات إلى المؤسسات المؤقتة، حددت بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو عددا من المسؤوليات التي لا تصطدم بالسيادة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنقل السلس لتلك المسؤوليات. ومن شأن هذا أن يوفر لقيادة كوسوفو فرصة أخرى لإبداء الإرادة السياسية في الحكم بفعالية وتماشيا مع المبادئ الأساسية للديمقراطية وحكم القانون واحترام الأقليات. وسيكون إصلاح الحكومة المحلية حاسما في هذا الصدد. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ مبكر للمشاريع التجريبية للأمركزية. وكما تمت الإشارة إلى ذلك في التقرير، فإن ثمة ضرورة لقدرات إضافية داخل المؤسسات المؤقتة. ومن أجل تحسين انسجام المساعدات الدولية، نرحب بما يجري من إعداد تقييم واضح للاحتياجات من قبل المؤسسات المؤقتة وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. فمن شأن هذا أيضا أن يدفع بالاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ومؤسساته إلى تقديم مساعدة أحسن توجيهها.

وآخرين من يوغوسلافيا السابقة بصفة عامة قد استقروا في بلدنا. ولهذا يبقى بلدي منخرط بقوة في كوسوفو. وإن سويسرا منخرطة بشكل خاص في مجالات تعزيز الديمقراطية المحلية وآليات اللامركزية لضمان حماية الأقليات. وبفضل التجربة التي أحزت في المنطقة خلال العقد الماضي، تبقى سويسرا مستعدة لتعزيز دورها النشط فعلا في تشجيع الحوار بين بريشتينا وبلغراد، وكذا بين المجموعات المختلفة.

وإن مستقبل كوسوفو هو أولا وقبل كل شيء في أيدي الكوسوفيين أنفسهم كما أنه رهين بإرادتهم العيش في سلام واحترام وحماية الأقليات. يجب أن لا تتكرر أبدا أحداث آذار/مارس. وفي نفس الوقت، فإن مستقبل كوسوفو رهين كذلك باستعداد المجتمع الدولي للمساهمة في التوصل إلى تسوية لمسألة وضع المقاطعة، تكون قابلة للتطبيق ومقبولة لدى الأطراف كافة. وتدعو سويسرا الدول إلى القيام بعملية طيبة.

من المحقق أن عمل بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ما زال بعيدا عن النهاية، تماما مثل عمل قوة كوسوفو التي تقوم بدور حاسم في ضمان أمن السكان. وتجدد سويسرا التأكيد على دعمها الكامل لتلك البعثات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد الجلسة العلنية اليوم. كما أود أن أعرب عن تقدير اليابان الخالص لجهود الأطراف المعنية كافة، وخصوصا جهود السيد سورين ييسن - بيترسن وموظفيه.

لقد سرت اليابان لكون انتخاب برلمان كوسوفو أجرى بشكل ديمقراطي ودون أي حادث هام في ٢٣ تشرين

في آذار/مارس الماضي على استعراض الاستراتيجية التي اتبعناها حينئذ من أجل إيجاد تسوية سياسية دائمة. وقدم الأمين العام اقتراحات من أجل هذا. وترحب سويسرا بتقرير الأمين العام الصادر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر المتعلق ببعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وترحب بعمل الممثل الخاص، السيد سورن ييسن - بيترسن، وكذلك بعمل السيد عيد. كما نشاطر تحليل الوضع السياسي الذي يقدمه التقرير والذي يظهر أنه تم تعلم دروس من أحداث آذار/مارس، لكن ما زال يجب إحراز تقدم. وتتطلب التدابير الضرورية لتحقيق هذا التقدم التزاما متوصلا من كل الأطراف المعنية.

يؤيد بلدي فكرة استراتيجية شاملة ومتكاملة بشأن كوسوفو، لأنه يبدو الآن أنه ليست هناك طريقة أخرى لتوحيد الفاعلين المحليين والمجتمع الدولي بغية تحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو. كما تؤيد سويسرا نهج معالجة مسألة كوسوفو في السياق العام للمنطقة وفي إطار حوار بمشاركة المجموعات المعنية كافة، ولا سيما صرب كوسوفو، بالخصوص لأن الجدول الزمني السياسي للمنطقة سيكون مليئا في عام ٢٠٠٥. ستجرى انتخابات مهمة وكذا مناقشات دستورية لا تقل عنها أهمية.

وكما أكد على ذلك تقرير الأمين العام (S/2004/907) فإن ضمان المستقبل الاقتصادي لكوسوفو شرط مسبق لا غنى عنه لضمان الاستقرار في المنطقة. فتحسين الحالة الاقتصادية لا يتطلب إيجاد ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية فقط ولكن يتطلب كذلك تعزيز مؤسسات المجتمع السياسية والمدنية.

ويبقى تحقيق تسوية سياسية دائمة لمسألة كوسوفو عنصرا رئيسيا لاستقرار جنوب شرق أوروبا. وإن سويسرا لقلقة بشكل خاص لكون عدد مهم من ألبانيي كوسوفو

كوسوفو. إلا أننا نود أن نكرر، كما أوضحت ذلك توصية الأمين العام، أن تنفيذ المعايير هو، قبل كل شيء، في مصلحة كوسوفو وشعبها. ولهذا فإننا مجبرون على الإعراب عن قلقنا استجابة لملاحظة الأمين العام التي مفادها أن التقدم المحرز لحد الآن في تنفيذ المعايير يبقى محدودا.

لقد كررت اليابان مرارا تأكيد رأيها في أنه من الأساسي التصدي لمشاكل الصعوبات الاقتصادية والأمن والرجوع المستدام، من أجل إيجاد كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية. ولهذا فإننا نقدر كثيرا التأكيد الذي وضعته الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة على صياغة سياسة تنمية اقتصادية أكثر قوة، تتضمن تدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل وتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي لأسباب وآثار العنف الذي حدث في آذار/مارس والرجوع المستدام والتعاون بشأن تحسين الحالة الأمنية وحرية التنقل.

وتعتبر اليابان معيارين اثنين مفتاحا لنجاح الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة. أولا، يجب أن يستلم شعب كوسوفو مقاليد الأمور. وثانيا، يجب أن تعمل المؤسسات الدولية المعنية، مثل بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، بشكل فعال. نأمل أن يتذكر موظفو البعثة بقيادة السيد سورين ييسين - بيترسن، وكذا موظفو الوكالات الأخرى هاتين النقطتين، وهم يقومون بنشاطهم.

في شهر نيسان/أبريل شاركت اليابان في استضافة المؤتمر الوزاري المعني بتوطيد السلام والتنمية الاقتصادية لغرب البلقان، انطلاقا من اعتقادنا الراسخ بأن تحقيق الاستقرار في المنطقة، بما فيها كوسوفو، حاسم لاستقرار المنطقة برمتها. نود أن نعيد تأكيد التزامنا تجاه المنطقة، بما في ذلك التزامنا على توفير المساعدة، في التعاون مع المجتمع الدولي برمته في النهوض بخطة تنفيذ معايير كوسوفو.

الأول/أكتوبر. غير أنه من منظور المصالحة العرقية في كوسوفو، من المؤسف أن أغلبية ناخبي صربيا لم يشاركوا في الانتخاب. ونأمل أن تنشأ على أساس نتائج الانتخاب مؤسسات حكم ذاتي مؤقتة جديدة وأن تبدأ في الاضطلاع بوظائف ولايتها في أقرب وقت ممكن. كما ندعو صرب كوسوفو وحكومة صربيا إلى الانضمام بشكل بناء، إلى النقاش بخصوص إيجاد كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية.

إننا نعتقد بأن توصية الأمين العام التي تركز على تقرير السفير إيدي تستحق بالغ اهتمامنا. وتعترف حكومة بلدي بأن أهم هدف للمجتمع الدولي هو إيجاد مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي في كوسوفو وأنه ينبغي أن يحقق ذلك بتنفيذ سياسة "تحديد المعايير قبل تحديد المركز". ومن جهة أخرى، يبين العنف الذي حدث في آذار/مارس أن الحالة الراهنة غير مرضية ليس بالنسبة للصرب فقط ولكن كذلك بالنسبة للألبانيين في كوسوفو. وحتى يتم تحسين هذه الحالة، من الضروري أن تنفذ بفعالية الاستراتيجيات المتعددة، بما فيها سياسة إعادة تقويم المعايير وتأهيل الاقتصاد. ومن وجهة النظر هذه، أود أن أعرب عن دعمنا لتوصية الأمين العام.

تتضمن الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة عددا من العناصر المختلفة، غير أنه نود أن نذكر رأينا اليوم بخصوص سياسة إعادة تقويم المعايير. نعتقد بأنه على جميع المؤسسات الدولية أن تعبر الاهتمام إلى الآراء الخارجية المتعلقة بسياساتها واستراتيجياتها، غير أن لمجلس الأمن واجبا خاصا في هذا الصدد. لقد ذكر السفير إيدي في تقريره أن "سياسة تحديد المعايير قبل تحديد المركز" الحالية تفتقر إلى المصداقية علينا أن نواجه هذا الانتقاد مواجهة مباشرة. لذا، فإن النداء الذي وجهه الأمين العام بانتهاج سياسة إعادة تقويم المعايير مهم جدا. وغني عن الذكر أنه يجب تنفيذ إعادة التقويم بشكل يعطي الزخم والتوجيه الصحيحين للعملية السياسية في

والاضطلاع بمسؤولية تنظيمها. وقد كشفت نتائج الانتخابات مرة أخرى القدرات القيادية لدى الحكومة المحلية في كوسوفو. وذلك الإنجاز الذي يكتسي مغزى كبيرا خطوة هامة نحو بناء مجتمع حر، متعدد الأعراق وديمقراطي في كوسوفو.

ونأسف لعدم مشاركة الطائفة الصربية في الانتخابات - كما تمنينا وتوقعنا - بسبب التأثير السلبي لبعض الدوائر القومية والدينية التي لا تزال قوية في بلغراد. ومع ذلك، يضمن التشريع الحالي في كوسوفو عددا من المقاعد لممثلي الأقليات، ويترك الباب مفتوحا أمام ممثلي صرب كوسوفو وبمكثهم من ممارسة حقهم بشكل مباشر في حماية مصالحهم الجماعية، كما يفعل حقا ممثلو مجموعات الأقليات الأخرى.

وستواجه المؤسسات الجديدة التي نشأت بعد الانتخابات تحديات في السنوات الأربع القادمة، ونعتقد أن اهتمامهم الأول منصب فعليا على تحقيق المعايير المطلوبة لكوسوفو. ونشني على إرساء الحوار بين مختلف الطوائف في فترة ما قبل الانتخابات. ولسوء الطالع، لم يستمر ذلك الحوار خلال الانتخابات وبعدها، بسبب الضغط الذي تمارسه عوامل سياسية خارجية.

وفي ذلك الصدد، نرى أن إعادة إحياء ذلك الحوار الطيب تكتسي أهمية كبيرة، لأن ثمة إيمانا قويا بأن ذلك سيعزز العلاقات بين الأعراق والتعاون فيما بينها. وسيكون لإحياء ذلك الجسر الهام من التواصل تأثير إيجابي على الحوار السياسي بين بريشتينا وبلغراد.

وستكون السنة القادمة مهمة جدا لكوسوفو، خاصة فيما يتعلق بالسرعة التي ستعتمدها في النظر إلى مستقبلها الأوروبي. إن تلك العملية، التي أعتقد أنها ستتأثر بالتحقيق المتوقع للمعايير المستوفاة، تتطلب التزاما جديا وكاملا من

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنيكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى العمل الممتاز الذي قام به وفد بلدكم هذا الشهر.

يثنى وفد بلدي على تقرير الأمين العام ويعتقد أن توصيات الأمانة العامة و مجلس الأمن ستحظى بالدعم اللازم وستوجه النشاطات المستقبلية في كوسوفو.

ونشيد بالأمين العام على رؤيته المستقبلية بخصوص التدابير المقترحة والمتعلقة بأولوية العمل في إطار سياسة معايير كوسوفو، وعلى نهجه الشامل في تقييم تقرير السفير إيدي.

وترحب ألبانيا ببداية السيد سورين جيسن بيترسن المثيرة للإعجاب في منصب الممثل الخاص للأمين العام، وتغتني هذه الفرصة لتشكره على العمل الفعال ذي الجودة العالية الذي أنجزه منذ البداية الأولى وعلى جهوده للسير قدما بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أما الانتخابات التي جرت في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي فقد وصفت عن حق بأنها مرحلة هامة سيكون لها تأثير إيجابي على التطورات في المستقبل القريب. وكانت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر حرة ونزيهة وتمت وفقا لمعايير الأنظمة الديمقراطية. وقد أثبتت تلك الانتخابات مرة أخرى الاستعداد السياسي من جانب ألبان كوسوفو والتزامهم التام بعملية إرساء الديمقراطية وتحقيق الاستقرار في كوسوفو.

وبعد الأحداث المؤسفة التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٤ في كوسوفو، كانت تلك هي المرة الأولى التي تنخرط فيها السلطات المحلية بشكل مباشر في الانتخابات

أخيرا وليس آخرا، ينوه وفدنا بالبيان الممتاز الذي قدمه الممثل البريطاني، السير إمبر جونز باري، والذي لم يمثل انعكاسا لفهم جيد للوضع على الأرض فحسب، لكنه اقترح أيضا بعض المهام والمسؤوليات التي ينبغي للأطراف الفاعلة في المنطقة الاضطلاع بها؛ والواقع أن ردا بسيطا وعاطفيا نادرا ما يكفي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الممثل الخاص سورين جيسن بترسن على المعلومات الشاملة جدا التي أدلى بها.

تؤيد النرويج البيان الذي أدلى به قبل هنيهة سفير هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك، أود أن أتقدم بالملاحظات التالية.

يوضح تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن التحديات التي تواجه سكان كوسوفو و المجتمع الدولي هناك. وتدعم النرويج الجهود المستمرة المبينة في التقرير، والرامية إلى تنفيذ المعايير الأوروبية في كوسوفو. ويركز التقرير على الحاجة إلى وضع الأولويات في عملية تنفيذ المعايير، وإلى برنامج أكثر منهجية لبناء القدرات ونقل المسؤوليات إلى المؤسسات المحلية. ونؤيد تلك التوصيات تأييدا كاملا.

وفي الوقت نفسه، توافق النرويج بصورة كاملة على توصيات الأمين العام بضرورة أن تتعرض مؤسسات كوسوفو لدرجة أكبر من المساءلة. ويجب على بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو المحافظة على مراقبة وآليات فعالة للقيام بعمل إصلاحي، إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

جانب المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني في كوسوفو، ومن جانب جميع الجهات الأخرى الفاعلة المهتمة والمنخرطة جديا في السعي لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وما نتوقعه من كوسوفو هو إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق، يحترم الأقليات وحقوق الإنسان احتراماً كاملاً، ويضمن عودة الأشخاص المشردين وإعادة إدماجهم في المجتمع، ويعزز سيادة القانون، مما سيسهم بالتأكيد إسهاماً فعلياً في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. وبغية الوصول إلى هذه الدرجة، من الضروري إيجاد الحيز الضروري للحوار والتفاهم ولوضع سياسات التعاون التي ينبغي أن تتم بلورتها بشكل مستقل، بعيداً عن الجدل السياسي بشأن الوضع المستقبلي لكوسوفو.

وترتبط التنمية الاقتصادية لكوسوفو ارتباطاً قوياً ومباشراً بمستقبلها. ونحن نرحب بتأكيد تقرير السفير إيدي على هذا العامل الأساسي، وندعم بالكامل تقييم الوضع الحالي في كوسوفو. ونؤيد القيام ببلورة خطة اقتصادية وتنفيذها، مع التزام من المؤسسات الدولية والمؤسسات المؤقتة في كوسوفو.

إن الوضع النهائي في كوسوفو جزء من العملية الواسعة والمتعددة الأبعاد التي بدأت بالفعل وتتضمن عدداً من الجهات الفاعلة. ولكل جهة مكانها الخاص وإسهامها الخاص. وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أن القرار الخاص بالوضع النهائي لكوسوفو، والذي سيتخذه مجلس الأمن، يتعين أن يراعي إرادة شعب كوسوفو. ونحن نؤيد الرأي القائل إن قراراً بشأن الوضع المستقبلي لكوسوفو ينبغي ألا يبقى مقصوراً على الطاولة المستديرة الإقليمية، وأنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يتخذ هذا القرار بتصميم وإحكام، في سبيل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

التحديات التي تواجه جميع الملتزمين بنشوء كوسوفو الديمقراطية ومتعددة الأعراق.

ونثق بأن الحكومة الجديدة، عندما تنشأ، ستعمل مع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا وغيرها لتنفيذ المعايير الأوروبية والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في كوسوفو. ونرى أن من البديهي أن الحكومة الجديدة ستكون حكومة لجميع السكان بغض النظر عن خلفيتهم العرقية.

إن الديمقراطية والتعدد العرقي لا يمكن تحقيقهما حتى تشعر جميع الجماعات في كوسوفو أن حقوقها وتطلعاتها وشواغلها يحترمها احتراماً تاماً ويتناولها على واف بالغرض الجيران ومؤسسات كوسوفو. وتستمر كوسوفو في المعاناة من الافتقار إلى الثقة المتبادلة والاحترام بين الجماعات. ولعل ذلك هو التحدي المسيطر الذي يواجه كوسوفو اليوم.

ويجب على المتولين للسلطات والزعماء السياسيين في كوسوفو أن يثبتوا علانية التزامهم بأمن جميع سكان كوسوفو، بغض النظر عن الانتماء القومي. إن الأمن المستدام لجميع الجماعات في كوسوفو هو في المقام الأول مسؤولية زعماء كوسوفو السياسيين. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد، ولكن احترام الحق غير القابل للتصرف في الأمن لا يمكن أن يستمد إلا من عقلية أكثر انتشاراً، عقلية الاحترام والتسامح بين سكان كوسوفو.

وفي ذلك الصدد من المهم التأكيد مرة أخرى على مسؤولية جميع الزعماء السياسيين والمسؤولين المنتخبين والموظفين المدنيين على المستوى البلدي ومستوى عموم كوسوفو. إن المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي يجب أن تضمن أن تحمل الحقوق الإنسانية والمدنية والمصالح المشروعة لكل الجماعات حمل الجد وأن يجري تناولها بطريقة تتفق مع المعايير الأوروبية.

والاستقرار في غرب البلقان يكتسي أهمية متواصلة لأوروبا بشكل عام. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يتم التعامل مع مسألة كوسوفو بطريقة لا تؤدي إلى تجدد أعمال العنف وإلى عدم الاستقرار في الإقليم. ولئن كانت التنمية الاقتصادية مهمة للاستقرار، فإن الحاجة إلى جهد أكبر لإرساء الحوار بين الأعراق المختلفة وتحقيق المصالحة مهمة أيضاً. وتدعم الترويج القيام بجهود أكبر لتدعيم المبادرات المحلية للحوار بين الأعراق على نطاق المجتمع المحلي.

إن مشاركة الصرب في الحياة السياسية والإدارية في كوسوفو أمر مهم إذا كانت كوسوفو تريد أن تصبح متعددة الأعراق. وينبغي للقيادة الألبانية السياسية الاضطلاع بمهمة دعم المصالحة بين الطوائف المحلية.

وينبغي أن تشجع بنشاط سياسات عامة، مثل إصلاح الإدارة المحلية، تهم كل الجماعات وتمكنها وتفيدّها. وستعزز سياسات كهذه أيضاً على نحو غير مباشر بيئة من الأمن.

ومن الحيوي أن تراعى المصالح المشروعة لكل الجماعات في كوسوفو. وأولا وقبل كل شيء يجب أن يضمن للسكان كلهم الاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية والمدنية. ويشمل ذلك أمن الأفراد والجماعات على حد سواء.

وتشيد الترويج بلجنة الانتخابات المركزية في كوسوفو وموظفيها على الانتخابات الحسنة التنظيم التي أجريت للجمعية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. إن إجراء الانتخابات بطريقة سلمية ومنظمة مبعث تفاؤل.

غير أننا نأسف على المشاركة القليلة جدا للناخبين الصربيين في هذه الانتخابات. ونعتقد بأن عدم المشاركة هذا مضر بالمصالح الأفضل على الأمد الطويل للجماعة الصربية في كوسوفو. ولن تؤدي العزلة الذاتية أية فائدة ولكنها ستفاقم

الصرب في انتخابات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، ولكن ممثلي الجماعات العرقية الصربية في كوسوفو قل عدد المصوتين المؤيدين لهم في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وكان من المتعين أن يصطحبوا إلى الجمعية في سيارات مصفحة. لا يتعلق ذلك بالإعاقة أو بنهج غير بناء. لقد كافحنا كفاحا مريرا من أجل المشاركة الصربية في هذه المؤسسات.

يجب عليّ أن أوضح تماما أنه لا حق لأي صربي من كوسوفو في المشاركة في إنشاء كوسوفو مستقلة، ولكن بعد خمس سنوات من الركود ومن كون الجماعة العرقية الصربية ممنوعة من العودة إلى ديارها فلا سبب لديها لتصدق بيانات معينة أدلى بها أعضاء المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بمركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل فإن الحل الأمثل لن يكون حلا يعطي كل شيء لجماعة عرقية واحدة ويحرم أخرى من كل شيء آخر.

ومنذ بدأت أعمل بشأن مسألة كوسوفو في سنة ٢٠٠١ شاركت في ست من هذه الجلسات. وتعاونت عن كثب مع السيد هيكروب والسيد ستاينر والسيد هولكير، وأنا على استعداد لفعل نفس الشيء مع السيد جيسين - بيترسين الذي تولى مؤخرا منصبه الجديد. لقد شاهدت وسمعت قدرا كبيرا من التقارير الشاملة والبناءة، غير أن العنف نشب في آذار/مارس. الحالة في كوسوفو ليست طيبة ونحن نتوق إلى مساعدة المجتمع الدولي على تحسين الظروف هناك، ولكن التعاون يجب أن يكون متبادلا. ولا يمكننا أن نقبل الفكرة التي مفادها إن كل ما يأتي من بلغراد ليس طيبا لأنه آت من بلغراد. ولن أتردد أبدا في تحمل المسؤولية حينما يوجد أساس صلب للقيام بذلك، ولكن ليس في وسعي أن أسمح لبعض الناس بإساءة تفسير الحقيقة دون أن يجري تحديهم. وإذا قال البعض إن قول الحقيقة هو السير على المسار العاطفي فليكن الأمر كذلك. الحقيقة هي أن بعض الأشياء البالغة السوء تحدث تحت حماية المجتمع الدولي.

ويجب الشروع في الإعداد لمناقشة مركز كوسوفو في المستقبل. وكما أشار السفير إيدي لن يوجد أبدا وقت مثالي لإجراء مناقشات بشأن المركز. وستكون المناقشات صعبة. ومن الحيوي إشراك بلغراد في هذه العملية. ويجب أيضا أن تضمن المناقشات إلى أبعد حد ممكن حقوق الإنسان والأقليات والحقوق المدنية لجميع السكان في كوسوفو.

وستواصل النرويج دعمها لجدول أعمال الممثل الخاص للتنمية والاستقرار في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل صربيا والجبل الأسود للإدلاء ببيان إضافي موجز.

السيد تشوفيتش (صربيا والجبل الأسود): تكلم بالصربية؛ الترجمة الشفوية وفرها الوفد): من واجبي أن أقدم بعض الملاحظات الإضافية بشأن مسائل معينة أثارها ممثلون هنا.

أنا ممتن لهذه المناقشة وأود أن أقول، باسم مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود وحكومة جمهورية صربيا، إننا نؤيد تقرير السفير إيدي ونعتبره وثيقة بالغة الأهمية. ولم أقر أنا ولا حكومة جمهورية صربيا ولا مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود فكرة تقسيم كوسوفو وميتوهيا. ونعتقد أن مستقبل كوسوفو وميتوهيا لا يكمن في التقسيم ولا في استقلال كوسوفو. ولن يوجد مستقبل لكوسوفو وميتوهيا إذا منع أكثر من ٢٠٠ ألف شخص من العودة إلى ديارهم. لقد انتظروا دقيقة العودة طيلة خمس سنوات تقريبا ولا أدري ما هي المؤسسة التي ستدفع في نهاية الأمر ثمن قدوم القرن الحادي والعشرين ولكن لا يزال يتعين عليهم أن يفعلوا ذلك.

ونؤيد تأييدا كاملا فكرة المشاركة الصربية في مؤسسات متعددة الأعراق حقا في كوسوفو وميتوهيا. وأعتقد أن مجلس الأمن رأى ذلك في الممارسة. لقد شارك

الحوار أصعب بكثير. وأخشى من خلال محاولة ترشيح مثل هؤلاء الأشخاص لهذه المناصب الرفيعة أن أحدا ما يحاول المزيد من عرقلة استئناف الحوار. ونحن مهتمون جدا بإشراك الصرب في الحوار، ولكن ليس إشراكهم كمجرد واجهة، بل بطريقة فعالة وبناءة.

وأود أنؤكد لكم أن المجتمع الدولي والسيد بيترسن، شأنه شأن أسلافه، سيحظيان بالدعم الكامل من بلغراد في جهودهما. ولكني أحثكم أيضا على أن تراعوا أن وضع بلغراد معقد مثل وضع بريشتينا. وآمل أن نستطيع من خلال العمل سويا إحراز تقدم حقيقي للمنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للرد على التعقيبات والأسئلة.

السيد جيسن - بيترسن (تكلم بالانكليزية): سأتوخى الاختصار لتسهيل اختتام المناقشة. أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس وغيرهم من المتكلمين على عبارات التأييد القوي جدا لاستراتيجيتنا الشاملة والمتكاملة، وطريقتنا المقترحة للمضي قدما، وجدولنا الزمني المقترح.

سُئلت لماذا أنا أكثر تفاؤلا في هذه المرحلة من أسلافي. إنني لست متفائلا بأنه حدث تغيير، بل يحدوني الأمل. لماذا؟ لقد أشار الكثيرون منكم إلى أحداث آذار/مارس. ونتفق جميعا على أنها كانت أحداث يُرثى لها ويؤسف عليها، ومن الواضح أنه لا يجوز السماح بتكرارها. لقد كان شهر آذار/مارس انتكاسة للكوسوفيين، والمجتمع الدولي، وفي الحقيقة لنا جميعا، ولكني أعتقد أن آذار/مارس كان أيضا نقطة تحول حيث أننا جميعا نفهم، وكذلك الزعماء السياسيون في الميدان، ويفهم الناس في الميدان، أنه لا يجوز السماح بتكرار ذلك. ولكن تلك الأحداث أفهمتنا أيضا بوضوح أنه لا يمكننا كذلك الاستمرار في إدارة كوسوفو كعملية لحفظ الوضع الراهن. فالغموض نفسه غير

نحن على أتم استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي. ويسرني أن المجلس يجد أن الانتخابات حققت نجاحا كبيرا، ولكنها فشلت من وجهة نظر عرقية وأنا آسف لذلك. كان يمكن لبلغراد أن تحث الصرب على المشاركة في الانتخابات، ولكنني أخشى من أن المشاركة ما كانت ستكون أكبر. وقد شجعتهم على المشاركة في سنة ٢٠٠١، ولكنني أطمئن المجلس أنه ما كان في إمكاننا أن نكرر الأداء هذه المرة.

فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية نحن على أتم الاستعداد للتعاون، ولكننا نحث المجتمع الدولي على تنفيذ عملية للخصخصة تكون منصفة ومحترمة تماما لحقوق الملكية ومنفذة بطريقة غير متحيزة عرقيا.

فيما يتعلق بالتهمة المتعلقة بتدابير معينة اتخذتها الكنيسة الأرثوذكسية الصربية فإنني أطمئن المجلس أن الكنيسة ما فتئت بالغة التعاون. والحالة هي بالغة التعقد، وخصوصا حينما يحاول بعض الناس أن ينكروا أن هذا هو التراث الديني الصربي ويحاول بعض الناس أن يطلقوا عليه إسما آخر. وآمل أن نتمكن بالعمل سويا من إعادة بناء تلك الأماكن الدينية. وكما يعلم المجلس فنحن ندين بأشد لهجة إشعال النيران في المساجد في وسط صربيا.

فيما يتعلق بكيفية التقدم في مجال التعاون، يجب أن نعود إلى الأفرقة العاملة. ويجب أيضا أن نشير مسألة من سيملك سلطة تقرير ما إذا كان قد أُحرز تقدم كاف أو لا. فلا يمكن أن تقتصر على المجتمع الدولي أو الممثل الخاص للأمين العام، لأنكم تفهمون أن كوسوفو رسميا جزء من صربيا والجبل الأسود، ولذلك يجب أن تكون لنا كلمة في هذا الشأن.

إننا ندعم بالكامل النهج البناء ولكننا نعتقد أيضا أن أية محاولة لترشيح أشخاص لهم خلفية قتالية ومشكوك فيها ليست طريقة جيدة للمضي قدما. فمن شأن ذلك أن يجعل

ولضمان تجنب الإخفاق فإن الخضوع للمساءلة هام جدا. ولقد وردت الإشارة إلى المساءلة وأرحب بالبيانات العديدة التي أدلى بها هنا وأيدت مبادرتي للتركيز الآن على الخضوع للمساءلة. لقد وضعنا سياسة على أرض الواقع لنضمن تنفيذنا لمبدأ الخضوع للمساءلة بطريقة واضحة ومتسقة وجديرة بالثقة. ولكننا سنسائل السلطات عديمة الأداء، بغض النظر عن الطائفة. وهذه طريقة أخرى لمساءلة الحكومة وغيرها عن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير.

إن التقدم المحرز في اللامركزية أحد الأولويات. وأرحب ببيانات الدعم القوي للامركزية. وأعتقد أن اللامركزية إحدى أهم طرق إشراك الأقليات ومعالجة شواغلها المشروعة بشأن الأمن والحماية المؤسسية اللازمة. ولذلك من الأهمية البالغة أن يشارك صرب كوسوفو في الفريق العامل المعني باللامركزية. إن شواغلهم ومصالحهم، بنفس قدر الأمور الأخرى، هي التي ننشد معالجتها، لا بالأقوال وإنما بالأفعال.

وفي الواقع، يتطلب إحراز التقدم خلال الأشهر الستة المقبلة أن نمد أيدينا إلى صرب كوسوفو، وأن تمد الأغلبية أيديها إلى صرب كوسوفو. ويتطلب ذلك أيضا مشاركتهم النشطة في الحوار، وكذلك إجراء حوار منتظم وبناء ونشط مع بلغراد على جميع المستويات وبشأن كل المسائل. ويجب أن أقول إنني أرحب بالتزام كوفيتش بمواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة. وإنني ملتزم بقوة بذلك الحوار.

لقد بعث المجلس اليوم، وإنني ممتن لذلك، رسالة واضحة إلى المؤسسات الانتقالية وجميع أهالي كوسوفو بشأن ما تتوقعونه وما يتعين عليهم فعله للتقدم بعزم في تنفيذ المعايير ومد أيديهم إلى الأقليات. كما بعث المجلس رسالة مشجعة جدا تتضمن الالتزام والدعم. وفي كوسوفو، أعتقد

مفيد للاستقرار، ليس في كوسوفو وحدها بل في المنطقة بأكملها. ولذلك قررنا التشديد على الأولويات في المعايير. وكل ما عُث به في آذار/مارس هي المسائل المرتبطة بمصالح الأقليات، وتعددية الطوائف، ولذلك قررنا التركيز على كل المسائل ذات الصلة بالأقليات. ولقد ورد هنا ذكر هذه المسائل في أحيان كثيرة وتم دعمها بقوة، وهي الأمن، وحرية الحركة، وعودة المشردين، وحماية الأقليات، واللامركزية.

ومن خلال التركيز على نفس تلك الأولويات ذات الصلة المباشرة بالأقليات فإننا نربط بين أحداث آذار/مارس واستعراض منتصف عام ٢٠٠٥. فنحن نقول إننا لن نتجه نحو تقييم إيجابي للتقدم المحرز بشأن المعايير إلا إذا تحقق تحسن يمكن إثباته ويكون ملموسا وواضحا. وبالتالي فنحن نقول أيضا إنه لا يمكننا الإبقاء على كوسوفو كعملية لحفظ الوضع الراهن، ولا يمكننا مكافأة العنف، لأننا بحاجة إلى أن نرى اتخاذ إجراءات بشأن كل ما عُث به في آذار/مارس. ولذلك أعتقد أن هناك اليوم فهما واضحا من جانب جميع الزعماء السياسيين، بل وجميع الطوائف أيضا في كوسوفو، لما يجب فعله الآن.

ويحدوني الأمل أيضا لأننا أدخلنا تقييمات تقنية منتظمة للتقدم المحرز. وستسمح لنا تلك التقييمات التقنية، وأمامكم أولها، بأن نفعل أمرين؛ أولا محاولة دفع العملية قدما، وثانيا، وهو ما لا يقل أهمية، إدارة التوقعات. بعبارة أخرى، يجب أن نتأكد من إحراز تقدم كاف، ولكن يجب أيضا أن نكون مستعدين عند إحراز تقدم غير كاف بأن نشير إلى ذلك. وستكون تقييماتنا التقنية واقعية ونزيهة، كما كانت تقييماتنا الأولى، التي أظهرت أن التقدم كان متفاوتا. ومن الواضح جدا أيضا أننا لن نشرع في عملية تفضي إلى محادثات المركز إلا في حالة التقييم الإيجابي لإحراز تقدم كاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص على التوضيحات التي قدمها في بيانه الختامي. لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.

أن هذه الرسالة سٌستقبل أيضا كرسالة أمل في أننا على المسار السليم وأننا نتقدم وأمامنا هدف واضح. إننا بحاجة إلى بيانات التأييد القوية تلك. وقد استمعنا باهتمام بالغ، وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأشكر المجلس على كلمات المؤازرة المشجعة جدا وعلى العديد من الملاحظات ذات الصلة. لقد استمعنا إلى البيانات، وستصرف استنادا إليها، وأتطلع قدما إلى العودة هنا مرة أخرى، في غضون ثلاثة أشهر.